الأمم المتحدة

A/63/PV.58

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٥٨**

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سايلس ألفارادو (بوليفيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/63/35)

تقرير الأمين العام (A/63/368)

مشاريع القرارات (A/63/L.32 و A/63/l.33 و A/63/l.34 و A/63/l.35)

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشيد إشادة خاصة بأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبرئيس اللجنة، السفير بول بادجي، الممثل الدائم للسنغال، على جهودهم الدؤوبة لإبقاء المجتمع الدولي مطلعا اطلاعا كاملا فيما يتعلق بقضية فلسطين.

وهذا العام، يحتفل الشعب الفلسطيني بالذكرى السنوية العشرين لإعلان الجزائر، الذي أعلن، في اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. ويكتسي الإعلان قيما لها مغزى يفوق المدلول الرمزي؛ فهو إعلان تاريخي، لكونه مكن الشعب الفلسطيني من اتخاذ الخيار المزدوج لتحقيق الوحدة في صفوفه وإحلال السلام.

واتخذ ذلك الخيار الاستراتيجي بالرغم من الظلم التاريخي الذي فرض على الشعب الفلسطيني بعد اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢)، الذي أدى إلى تشتيت الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقه في تقرير المصير. وكان من دواعي شرف الجزائر، التي جعلت تقديم الدعم للقضية الفلسطينية أحد أسس عملها الدولي في خدمة السلام، أنها استضافت تلك المناسبة التاريخية، مما يعكس التزام الجزائر بتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومنذ ذلك الوقت، وخاصة بعد اتفاقات أوسلو، لم يتوقف الشعب الفلسطيني إطلاقا عن مد يده للسلام. ودعمت الشعب الفلسطيني في ذلك الخيار جميع البلدان العربية في مؤتمر قمة بيروت لعام ٢٠٠٢، الذي قدم فيه عرض جماعي وجريء لإحلال السلام مقابل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧. ومع ذلك، لم يرد الجانب الإسرائيلي على مبادرة السلام العربية إلا بمواصلة قمعه وتكثيف أنشطته الاستيطانية.

إن الأساس الذي تركز عليه السلطة الفلسطينية، ومن خلفها، كل الشعب الفلسطيني، أملها في إنشاء دولة مستقلة ولديها مقومات البقاء ما زال عرضة للتمزيق المنتظم من خلال اقتطاع الأراضي، وإغلاق نقاط العبور، وبناء المستوطنات الجديدة، وتشريد الفلسطينيين وتدمير منازلهم والبناء المستمر وغير القانوني على الإطلاق لجدار الفصل ورفض السماح بعودة اللاجئين.

وسياسة ضم الأرض الفلسطينية وتمزيقها، التي اتخذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، عرضت للخطر جهود السلام، ليس قبل مؤتمر أنابوليس الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ فحسب، بل أيضا وبشكل أكثر إثارة للقلق بعد المؤتمر، الذي كان هدفه هو إعادة عملية السلام إلى مسارها. واليوم، ونتيجة لذلك، تبدو آفاق تحقيق السلام الدائم أبعد منالا.

وأدت هذه السياسات إلى إثارة جو للعنف أغرق الأرض الفلسطينية المحتلة في حالة مأساوية. ومن الناحية الإنسانية، لا يمكن وصف تلك الحالة سوى بأنها حالة مأساوية، وخاصة في غزة. وتتكشف بوضوح نتائج الاحتلال الإسرائيلي ونتائج الممارسات الإسرائيلية في تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من الهيئات المعروفة والمنظمات غير الحكومية، التي تندد بالانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والقيود المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع والتدهور المريع في أحوال معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، حيث وصلت معدلات البطالة إلى مستويات تنذر بالخطر.

وأدت التطورات التي حصلت مؤخرا على أرض الواقع وسلوك القادة الإسرائيليين إلى إثارة المخاوف من الوصول قريبا إلى نقطة الانهيار. وعلى المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل بغية إنهاء ممارساتها البشعة، التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتود الجزائر أن تسترعي الانتباه إلى السلبية البالغة لمجلس الأمن، بالنظر إلى تدهور الحالة، والى عدم تحمس المجلس للتعجيل باستكمال عملية السلام. وفي حين نشهد اتخاذ الأمم المتحدة مبادرات متعددة لتوفير الحماية والمساعدة للسكان المدنيين المنكوبين، فإن سلبية المجلس مكنت إسرائيل بقدر كبير من رفض السماح للمنظمة بالاضطلاع بمهامها.

إن معايير التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ولتحقيق السلام العادل والدائم قد حددت في الجهود السابقة. وتقوم تلك المعايير على الامتثال للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتتوقع الجزائر قطع التزام قوي من جانب المجتمع الدولي. وذلك وحده سيمكن من إنشاء دولة لديها مقومات البقاء وذات سيادة ومستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بالأمس، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهو يوم نستذكر فيه محنة شعب ظل

يكافح لأكثر من ٦٠ عاما من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف في حق تقرير المصير. وفي هذا اليوم، نستذكر أيضا المشاق التي شهدها الفلسطينيون خلال كفاحهم، ونعرب عن تأييدنا لجهودهم لإنشاء دولتهم المستقلة.

وقبل اثني عشر شهرا، وفي الاجتماع الذي استضافته الولايات المتحدة في أنابوليس وحضره العديد من البلدان من جميع أرجاء العالم، بما في ذلك جنوب أفريقيا، اتفق الزعيمان الفلسطيني والإسرائيلي على إعلان مشترك يعرب عن عزمهما على إنهاء صراعهما والعمل صوب التوصل إلى تسوية سلمية تقوم على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفضلا عن ذلك اتفق الزعيمان على بذل قصارى جهدهما لإبرام اتفاق بنهاية عام ٢٠٠٨.

وبينما تقترب من نهاية عام ٢٠٠٨، فإن الوقت مناسب لنقيم، في هذه الجمعية، التي ما انفكت منخرطة في قضية فلسطين منذ إنشاء الأمم المتحدة، ليس التزام الطرفين نحو العملية فحسب، بل أيضا كيفية مساعدتنا نحن، بوصفها المجتمع الدولي، الذي أيد العملية، في تقريب الطرفين من بلوغ هدفهما المعلن.

ووصلنا إلى مرحلة حرجة لعملية المفاوضات مع بلوغ الموعد النهائي الذي حددته عملية أنابوليس للتوصل إلى اتفاق للسلام بنهاية العام الذي يشارف على الانتهاء. وبالرغم من التأكيدات على استمرار المفاوضات، لم تتحسن بقدر كبير الحالة على أرض الواقع منذ بداية العملية. وفي الواقع، ازداد تدهور الحالة، في بعض المجالات، مثل النشاط الاستيطاني غير القانوني. ويقع على عاتق طرفي عملية المفاوضات التزام بأن يبديا، بأعمالهما، التزامهما نحو العملية. ويتعين أن يرافق إحراز أي تقدم سياسي إيجابي إحراز تقدم مرئي على أرض الواقع.

ويقع على عاتق إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، التزامات محددة وواضحة في إطار التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتسهم في حلقة العنف المستمرة الأعمال غير المبررة وغير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، مثل الحصار المفروض على غزة، فضلا عن عمليات التوغل المستمرة في الضفة الغربية ومؤخرا في غزة، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، والمراكز العسكرية، والمخافر الأمامية والجدار الفاصل. ونحن نسلم بالشواغل الأمنية الشرعية لإسرائيل، ولكننا لا نسمح باستخدام القوة غير المتناسبة لتوفير ذلك الأمن. وحق إسرائيل في تقرير المصير لا يؤهلها لانتهاك حقوق المدنيين الأبرياء، وخاصة المدنيين الذين ظلوا يعيشون في أحوال لاإنسانية لأكثر من ٤٠ عاما في ظل الاحتلال العسكري.

إن وفدي يشارك الإدانة العالمية للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. والنشاط الاستيطاني في الأرض المحتلة نشاط غير قانوني؛ وهو يغير الحقائق على الأرض ويشكل عائقا رئيسيا أمام عملية السلام. واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تمنع الدولة القائمة بالاحتلال من نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها. ونناشد إسرائيل التجميد الفوري والكامل لجميع النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المخافر الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١، بغية عدم تغيير الحقائق على الأرض والحكم مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي.

وما زلنا نشجع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد السواء على الاستمرار في مفوضاتهم لبلوغ الهدف المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء. ولا يمكن للطرفين والمجتمع الدولي أن يقف متفرجا ويسمح بمواصلة تدهور الحالة على أرض الواقع، وإنهاء جميع الآمال بالتوصل عن طريق التفاوض إلى الحل القائم على وجود دولتين.

ونؤكد مجددا على أن المسؤولية الأولية عن السلام والأمن تقع على عاتق الجانبين. وفي هذا الصدد، فإن الأمر البالغ الأهمية هو أن يقصد الجانبان بأعمالهما وإعلاناتهما تعزيز السعي لإحلال السلام.

إن مواطني جنوب أفريقيا، بوصفهم سكان دولة ظلت في السابق منكوبة من جراء الصراع، يدركون مدى ألم ومعاناة الشعوب الأخرى التي تمر بالصراع. ويحدونا الأمل في التمكن من صياغة تسوية عن طريق التفاوض يحظى فيها كل من الإسرائيليين والفلسطينيين بدولتهم ويعيشون معا في سلام بوصفهم جيرانا. وندرك من تجربتنا بالذات مع الصراع أن المفاوضات هي الطريق الوحيد للمضي إلى الأمام.

كما يناشد وفدي الزعماء الفلسطينيين العمل بشكل دؤوب على توحيد الشعب الفلسطيني، نظرا لأن انقسام فلسطين لا يخدم سوى مصالح الذين لا يريدون قيام دولة فلسطين التي تتمتع بالسلام والازدهار، وتعيش في سلام مع جيرانها وداخل حدود معترف بها دوليا.

إننا نجتمع كل عام في هذه الجمعية لمناقشة الحالة في فلسطين، مع الأمل بأن تتغير الحالة إلى الأفضل. وسنواصل إثارة هذه المسألة وكفالة ألا تسكت أعمال القمع بصورة تامة أصوات الضحايا الذي يعيشون في ظل الاحتلال. ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن كفالة أن يرافق إحراز أي تقدم سياسي تغيير إلى الأفضل في حياة الفلسطينيين العاديين. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتحمل تجاهل معاناة الشعب الفلسطيني. وسيُساء فهم العجز من جانب هذه الهيئة على أنه تغاض عن المعاناة الموجودة على أرض الواقع.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): قد يشعر البعض بالارتياح من تكرار القرارات التي تتخذها الجمعية العامة أو عقد مؤتمرات تدين سلوك إسرائيل. ولكن على المرء أيضا أن يتساءل عما إذا كانت تلك الخطوات تحقق أي إسعاف أو فائدة ملموسة للفلسطينيين.

ومضت عقود من إصدار القرارات. وهناك انتشار للجان الخاصة والدورات وشعب الأمانة العامة ووحداتها. فهل أحدث أي من هذا تأثيرا على سياسات إسرائيل، سوى تعزيز الإيمان في إسرائيل، وفيما بين العديد من مؤيديها، بأن هذه المنظمة العظيمة أحادية الجانب أكثر مما ينبغي لتتمكن من الاضطلاع بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط؟

والأمر الأسوأ، أن بعض الخطابة المستخدمة فيما يتعلق بالمسألة ينطوي على رفض للموافقة على مجرد شرعية وجود إسرائيل، ناهيك عن شرعية شواغلها الأمنية.

وبالرغم من أنني أؤيد ما قلته من فوري وأتمسك به، لا بد أن أعترف بأن هذه ليست عباراتي شخصيا. وهي عبارات قالها شخص آخر. وقالها شخص داخل هذه المنظمة، وهو ليس سوى السيد كوفي عنان. وكما قال الأمين العام السابق نفسه، نحن نجتمع هنا لهذه المناقشة السنوية بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط لنسمع خطبا مماثلة للخطب التي سمعناها لفترة أعوام عديدة. وبعد ذلك تعتمد الجمعية العامة قرارات عديدة ظل الكثير منها بدون تغيير لفترة عقود.

ولكن، وبينما ننظر في هذه الممارسة المتكررة، أناشد زملاءنا وحكوماتهم الانخراط في شيء من البحث في الضمير. ولنسأل أنفسنا إن كنا نعالج الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بطريقة عادلة. وهل يسهم عملكم في قضية السلام؟ وهل يساعد أي شخص في منطقتنا المنكوبة؟ وللأسف أرى أن الإجابة واضحة بحد ذاتها. واقف هنا اليوم لأسال زملائي: هل تودون أن تواصلوا عقد مناقشات أحادية الجانب واتخاذ قرارات لا تعكس شيئا أكثر من الديناميكيات السياسية السلبية لهذه المنظمة، وهي ديناميكيات رهينة لأغلبية

تلقائية؟ وهل ستتخذون، مرة أخرى، نفس القرارات بشأن الشرق الأوسط التي لا تمت بصلة للموضوع في أحسن الأحوال وهي مدمرة في أسوأ الأحوال؟

وردي على هذه الأسئلة واضح. ومع أن من المرجح أن تعتمد هذه الجمعية القرارات المعروضة علينا، فإن أهمية هذه القرارات، فضلا عن إسهامها، يتسمان بقيمة سلبية.

وإذا أردنا أن نعالج قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط بطريقة صادقة وموضوعية وحقيقة، وإذا أردنا حقا أن نساعد على تعزيز قضية السلام بين الإسرائيلي – الفلسطيني، فإنني أناشد هذه الهيئة رفض النهج الذي أصبح طقسا سنويا واتخاذ نظرة جديدة.

ولنعترف بأن العديد من الحقائق على أرض الواقع قد تغيرت، بينما لم تتغير العديد من القرارات التي ننظر فيها. ولنعترف بأن إسرائيل تعيش في سلام مع اثنتين من جاراتها، هما مصر والأردن. ولنعترف بأن إسرائيل والفلسطينيين ينخرطون حاليا في مفاوضات موضوعية للسلام. فلنتكلم للحظة عن الحالة الحقيقية في الشرق الأوسط.

لا تزال موجة التطرف التي تنتشر في جميع أرجاء الشرق الأوسط تثير بالغ الانزعاج، وتعرّض الاستقرار الإقليمي للخطر وتهدد قوى الاعتدال العديدة في المنطقة. ولا يزال الرئيس الإيراني أحمدي نجاد يدعو إلى تدمير إسرائيل، بينما يطلق العنان بشكل صريح للخطاب المعادي للسامية من منصة الأمم المتحدة. وتقوم الحكومة الإيرانية بتطوير قدرات نووية، وبدعم وتمويل الحركات الإرهابية، بما في ذلك حماس وحزب الله، وإنكار الحقائق التاريخية لمحرقة اليهود.

وفي الوقت ذاته، لا تزال سوريا توفر ملاذات آمنة للإرهابيين وتيسر نقل الأسلحة، والرجال، والمواد إلى جماعات ملتزمة بالعنف والعدوان. وتشن حماس هجمات صاروخية مستمرة على المدنيين الإسرائيليين، بينما يعزز حزب الله ترسانة هائلة من الأسلحة التي تهدد إسرائيل ولبنان والمنطقة برمتها.

وتلك مسائل بالغة الأهمية تتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ويجب تناولها. غير أن هذه المناقشة – كغيرها من المناقشات العديدة التي عقدت في هذا المبنى – تبرز التزاما بنهج قديم وقرارات ضاربة في القدم. ويجب على هذه الهيئة أن تتبع نموذجا جديدا. فلم يعد بوسعنا أن نقبل جدول أعمال الأغلبية التلقائية التي تعرقل إحراز التقدم في منطقتنا. ولا يمكننا أن نسمح للقاسم المشترك الأدنى المتمثل في التحامل على إسرائيل بأن يواصل فرض هذه المناقشات.

وليس لإسرائيل في هذه القاعة سوى صوت واحد. وقدرة إسرائيل على التأثير في جدول أعمال الأمم المتحدة قدرة محدودة، لا سيما إذا قورنت بالتكتلات السياسية القوية. غير أننا في واقع الأمر نشكل طرفا متساويا وملتزما بعملية السلام. وليس هناك أي عملية سلام بدون إسرائيل.

ولا يمكننا أن نقبل بإعلان ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوما للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بدون أن نقر في الوقت ذاته بأن الأمم المتحدة اقترحت في ذلك التاريخ حلا مستندا إلى إقامة دوليتين. ولماذا لا نحتفل بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره اليوم الذي أقرت فيه الأمم المتحدة حل إنشاء إسرائيل وفلسطين، وهو حل قبلته إسرائيل بينما رفضته البلدان العربية وشنت حربا؟ وكيف يعقل أن يصبح ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوما للحداد والحزن، يوما للإعراب عمليا عن الأسف على ميلاد دولة إسرائيل وتأييد المجتمع الدولي لحل الدولتين؟ فأيام التضامن المتحيزة هذه، وغيرها من المعارض والأفلام والحملات الإعلامية، لا تعزز ثقافة السلام.

وبينما تكرر مناقشة اليوم أفكارا قديمة ظلت ثابتة لسنوات، فإن إسرائيل والفلسطينيين يحرزون التقدم صوب

إنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وعملية السلام تحرز تقدما بكل تأكيد. فقد أثمر الاجتماع الذي عقد في شرم الشيخ قبل ثلاثة أسابيع تطورات إضافية. وفي أعقاب مؤتمر قمة شرم الشيخ، وصف الأمين العام بان كي - مون الاجتماع بأنه اجتماع هام وواعد، بينما أكدت وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني مرة أخرى التزام إسرائيل بعملية السلام الجارية وبإقامة الدولة الفلسطينية. وبالنسبة لنا في إسرائيل، لا تتعلق المسألة بتحقيق حل الدولتين، بل بكيفية القيام بذلك.

بيد أن التقدم المحرز بيننا والفلسطينيين يتم من خلال تشاور عميق وحقيقي، وتفاوض واتفاق ثنائيين بين إسرائيل والفلسطينيين. ويضطلع المجتمع الدولي بدور هام، لا سيما في دعم المفاوضات الثنائية، وبالدرجة الأولى في تشجيع المعتدلين في المنطقة والذين يرغبون في سد الفجوات القائمة.

وهكذا، فإن الأمم المتحدة تمر اليوم بظرف حاسم في الشرق الأوسط. ويمكنها أن تستمر في اتخاذ النهج ذاته على نحو متكرر، أو يمكن للجمعية العامة أن تدعم الأطراف في سعيها إلى السلام. ونحن في إسرائيل نأمل أن تختار الأمم المتحدة التخلي عن سياسات اللوم والانخراط في سياسة الأمل.

السيد حسن (السودان): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى من سبقوه من المتكلمين للتعبير مجددا عن الإشادة بإدارتكم الحكيمة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية. كما نشيد ببيانكم الشجاع الذي وصف العجز وطالب بالتضافر الدولي لمناصرة المستضعفين. كما نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود بادئ ذي بدء، ونحن نناقش البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون ”قضية فلسطين“، أن نحيّي تزامن ذلك مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كتعبير عالمي عن الدعم والنصرة لذلك الشعب البطل.

لقد اطلع وفد بلدي باهتمام بالغ على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/63/35)، ونود، في هذا المقام، أن نتقدم بخالص الشكر لرئيس اللجنة السفير بول بادجي ولأعضاء اللجنة، على الجهد الذي بذلوه في إعداد التقرير الذي جاء شاملا ومتضمنا لما يجري على أرض فلسطين المحتلة، آملين أن يتواصل هذا الجهد حتى تضطلع الأسرة الدولية بواجبها حيال الحالة الخطيرة هناك بما يمكن أن يعزز جهود المجتمع الدولي لتحقيق العدالة والشرعية والإنصاف للشعب الفلسطيني، من خلال إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما اطلع وفدنا على تقرير الأمين العام (A/63/368)، الذي لم يخرج محتواه عما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونود هنا أن نسجل إشادتنا بموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني في الأراضي المحتلة، والذين ضحى بعضهم بروحه في سبيل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. ونقدر، على وجه خاص، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وموظفيها.

ويتابع بلدي بقلق بالغ التطورات في الأراضي الفلسطينية، التي أشار إليها تقرير الأمين العام (A/63/368) وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/63/35)، والمشاهدات اليومية لفضاعة الاحتلال الإسرائيلي التي تبثها وسائط الإعلام.

لقد واصلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي اتباع سياسة الاحتلال والتوسع في المستوطنات بنفس الوتيرة بل زادت حدتها عما كانت عليه في السنوات الماضية، متجاهلة جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، مرورا بالقرارات

٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها الكثير. فإلى جانب توسعها في بناء المستوطنات على حساب أراضي القرى الفلسطينية، واصلت عملياتها العسكرية في الضفة الغربية، حيث راح ضحيتها المئات، بينهم النساء والأطفال. كما مارست عمليات تدمير البنى التحتية، ومنعت حتى المرضى من الوصول إلى المستشفيات، فضلا عن منعها عمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية من الوصول إلى المتضررين. أما موضوع الجدار العازل، فبالرغم من أن الجمعية العامة قد اتخذت بشأنه قرارها دإط-١٠/١٧، ثم أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها الفاصلة بعدم شرعية هذا الإجراء البربري، فإن إسرائيل ضربت بكل ذلك عرض الحائط، وتمادت في صلفها، وواصلت عمليات البناء التي تتم على حساب القرى الفلسطينية وأراضي سكانها الزراعية، فضلا عن الأوضاع الحرجة لآلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

أما في قطاع غزة، فقد واصلت إسرائيل، الكيان المحتل، سياسة إغلاق حدود القطاع، وعرقلت إمدادات الطاقة والوقود، وزيادة على ذلك، استمرت في إعلان القطاع كيانا معاديا، فضلا عن العمليات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال بين الفينة والأخرى، والتي أودت بحياة المئات من المواطنين، وشردت الآلاف. وتزامنا مع مداولاتنا هذه، يشدد الكيان المحتل حصاره للقطاع في إطار سياسة العقاب الجماعي، حتى أن أحوال العيش في القطاع فقدت أدنى مقوماتها. ويكفي الحاضرين شهادة وكالات الأنباء التي تناقلت أخبار استخدام مواطني غزة للحبوب المخصصة لغذاء الطيور في صناعة الخبز للجياع من الأطفال والنساء والشيوخ.

إن قيام إسرائيل بتضييق الخناق على الفلسطينيين باستخدام عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية، قد زاد من عجز ميزانية الحكومة وزاد الوضع سوءا، بسبب تراكم التبعات عليها، والمتمثلة في دفع المرتبات للموظفين، وتقديم الخدمات الضرورية للشعب. ويحدث كل ذلك على مرأى ومسمع المجتمع الدولي. إن هذه الأفعال المنافية للقانون والشرعية الدولية هي التي عقّدت الأوضاع، وزادت من معاناة الشعب الفلسطيني، وكانت السبب المباشر في ارتفاع وتيرة العنف التي تعود إلى استمرار الاحتلال.

إزاء هذا الوضع المتردي، الذي بدا ظاهرا وبيّنا للعيان، تبقى المسؤولية التاريخية على عاتق المجتمع الدولي. ويتطلع وفد بلادي إلى أن ينهض المجتمع بدوره، مثلما فعل عند اقتلاعه لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وحمل إسرائيل على احترام الشرعية الدولية، والقرارات التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية، والتي تتماشى مع القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية، وآخرها مبادرة السلام العربية، التي ركزت على مبدأ الأرض مقابل السلام، بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. إن أي مبادرات حالية لا تأخذ هذه المتطلبات في الاعتبار، لن يُكتب لها النجاح، كما أن أي مبادرة لا تضع حدا لاحتلال هضبة الجولان السورية والأراضي اللبنانية ستذهب أدراج الرياح.

ويود وفد بلادي أن يؤكد وقوفه ومساندته لجهود كل الأطراف في الأسرة الدولية، التي تفضي إلى الحل العادل الداعي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، وتمتع الشعب الفلسطيني بجميع حقوقه في الحرية والحياة الكريمة.

السيد المنصور (البحرين): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به ممثلة كوبا أمس، بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لإنشاء أولى عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، والمتمثلة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بموجب القرار ٥٠ (١٩٤٨)، مع حدوث النكبة التي تمخضت عنها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، التي تعد الأكبر من نوعها في العالم.

ومن المفارقات الغريبة أن يواكب الاستعداداتِ لأنشطة الاحتفاء بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفقا للقرار ٢١٧ (د-٣) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ورود التقارير عن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة صنوف الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، خلافا لمضامين قرارات الأمم المتحدة العديدة والصكوك والمواثيق الدولية، التي يأتي في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ تذكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها الوارد في الوثيقة A/63/35، إن الجيش الإسرائيلي، على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، قد واصل تنفيذ عمليات عسكرية في المراكز السكانية الفلسطينية، متسبباً في إزهاق أرواح كثيرة من المدنيين الفلسطينيين وإصابة العديد منهم. إن تلك الأعمال الإسرائيلية قد تضمنت عمليات قتل خارج نطاق القانون، وهدم المساكن والاعتقالات وتدمير البنية التحتية المدنية وتجريف الأراضي الزراعية، وهي كلها تدابير أدانتها اللجنة بشدة، كما جاء في الفقرتين ٦ و ٢٤ من التقرير المذكور. وتذكر اللجنة أن الوضع على الأرض لا يزال مبعث قلق كبير. كما نددت اللجنة بلجوء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

أما في قطاع غزة، الذي اعتبرته إسرائيل منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ”كياناً عدواً“ وأغلقته بما في ذلك المعابر الحدودية، حسبما ورد في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/63/368، فما فتئ الحصار المستمر المفروض على القطاع، بما في ذلك إغلاق المعابر، يؤثر تأثيرا كبيراً على السكان، إذ يلحق بهم الخسائر ويعرقل حركة الأشخاص والبضائع، مما يشكل عقاباً جماعياً لكل السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من حيث تكثيف الاختناق الاقتصادي من القيود والعراقيل المرتبطة بالتجارة وما يترتب على ذلك من زيادة الاعتماد على المعونة الإنسانية، وهو ما له أثر مباشر على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وترى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن القيود الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين ما زالت السبب الرئيسي وراء الركود الاقتصادي، إذ يعتمد الناتج المحلي الإجمالي باطراد على الإنفاق الحكومي ومساعدة المانحين، بالإضافة إلى موارد محدودة للاستثمار، وهو ما يفضي إلى المزيد من الانكماش لقاعدة الإنتاج الضرورية لقيام اقتصاد يحقق اكتفاء ذاتياً.

ورغم أن إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي ممارسة مدانة دولياً، تمثل خرقاً للقانون الدولي، بموجب الفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وهو ما أفتت به محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273)، فقد واصلت إسرائيل نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية وما حولها، بما يتناقض مع قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي قضى بعدم قانونية الاستيطان، وطالب بتفكيك المستوطنات القائمة، واعتبر هذا النهج عائقاً خطيراً أمام تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط؛ وبما يخالف قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي جدد فيه المجلس تأكيده على بطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي من شأنها تغيير طابع ومركز مدينة القدس، وبصورة خاصة القانون الأساسي المتعلق بالقدس، واعتبارها لاغية.

وإن المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ يرى في التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية

والقدس نمطا خطيراً من السلوك غير القانوني للسلطة القائمة بالاحتلال، وتجاهلا لما قطعته إسرائيل على نفسها من تعهدات دولية بتجميد نمو المستوطنات. ويخلص المقرر الخاص إلى أن برنامج الاستيطان الإسرائيلي بمداه ونطاقه وما ينطوي عليه من وضع ترتيبات أمنية وشق الطرق الالتفافية والأنفاق وتشييد الجسور، يشكل عائقا منيعاً في وجه إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين، وكذلك مصدراً للاحتكاكات اليومية في ظل ظروف الاحتلال.

وتذكر اللجنة أن إسرائيل تواصل البناء غير المشروع لجدار الفصل الذي يحيد عن خطوط هدنة عام ١٩٤٩ على أراض فلسطينية على النقيض من حيثيات فتوى محكمة العدل الدولية.

ويذكر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن مسار الجدار العازل يتتبع المستوطنات الإسرائيلية، مقسماً الضفة الغربية إلى عشرات الجيوب المحصورة. وتترتب على هذه التجزئة آثار سلبية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشريحة واسعة من الفلسطينيين. وتشييد الجزء البالغ طوله ١٦٨ كيلومتر من الجدار الذي يفصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية أصبح إكماله قاب قوسين أو أدنى.

أما في الجولان السوري المحتل، فعلى النقيض من مضمون القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، الذي لا يجيز إخضاع إقليم أية دولة لاحتلال عسكري ناجم عن استخدام القوة خلافاً لأحكام الميثاق؛ وفيما يتعارض مع فحوى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨٠)، الذي يقضي ببطلان قرار إسرائيل ضم الجولان السوري المحتل، ويعتبره غير ذي أثر قانوني؛ وفيما يتعارض كذلك مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٧ الصادر في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي يؤكد بدوره على عدم قانونية قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها على الجولان السوري المحتل؛ فقد توسع النشاط الاستيطاني فيه، حيث بلغ مجموع المستوطنات ٤٥ مستوطنة أنشئت على أنقاض القرى التي دمرها الاحتلال، وفقا لما تذكره التقارير نقلا عن الجمهورية العربية السورية في تقريرها المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ووفقاً لما يذكره تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوثيقة A/63/74، نقلا عن حكومة الجمهورية العربية السورية، فإن المواطنين السوريين في الجولان المحتل لديهم سبل محدودة للحصول على المياه، ولا يتلقى المزارعون سوى ربع كمية المياه التي يحتاجونها للزراعة.

في الختام، وإذ نتقدم بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما تؤديه من مهام جليلة، فإننا نشاطرها الرأي في تأكيد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها وفقاً للقانون الدولي، وهو ما يتماشى مع ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، من أن الأمم المتحدة سوف تواصل العمل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل في إطار تسوية إقليمية شاملة، بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة، ووفقا لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، يشرفني أن أتقدم بالشكر لسعادة السفير بول بادجي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه.

ولا يفوتني أيضا أن أعرب عن تأييدي لبيان الممثل الدائم لكوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

رغم مضي أكثر من ٦٠ عاما على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) المتعلق بخطة تقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وأكثر من ٤٠ عاما على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الخاص بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلا عن عشرات القرارات الدولية الأخرى التي تطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية، إلا أن إسرائيل، وللأسف الشديد، ما زالت ترفض الانصياع لهذه الإرادة الدولية، وما زال الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا يرزح تحت نير الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، بل ويقاسي من محنة إنسانية متفاقمة يوما بعد يوم نتيجة لحرمانه من تمتعه من أبسط حقوقه وحرياته الإنسانية الأساسية.

إن وفد بلادي الذي اضطلع باهتمام شديد على تقرير اللجنة القيّم لهذا العام (A/63/35) يساوره بالغ القلق إزاء ما جاء في محتوياته من معلومات مؤسفة وخطيرة تشير إلى استمرار جيش الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ توغلاته وعملياته العسكرية في المراكز السكانية الفلسطينية، متسببا في موت وإصابة الكثيرين فضلا عن استمراره في انتهاج عمليات الاعتقال التعسفي والقتل المتعمد خارج نطاق القانون، وفي هدم المنازل والمرافق والمؤسسات العامة، ومحاصرته لقطاع غزة معرقلا وصول جميع إمدادات الوقود والغذاء والمساعدات الإنسانية الأخرى للسكان، الأمر الذي بات ينذر بوقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق.

كما أن هذه الممارسات الإسرائيلية لم تكتف بهذا الحد، بل تمادت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير نحو عزل مدينة القدس وتجزئة مدن وقرى الضفة الغربية باستخدام الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية وغيرها من العقبات، فضلا عن تنفيذها لحملة منهجية خطيرة من مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات، وإطالة مسار الجدار العازل في عمق الأراضي الفلسطينية، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠ في المائة من الضفة الغربية استخدمت لأغراض البنية التحتية الإسرائيلية، الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحا وخطيرا لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بل ويتنافى مع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل وتطالب بإزالته على الفور.

إننا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ ندين بشدة جملة هذه الممارسات الإسرائيلية الخطيرة ونعتبرها المسبب الرئيسي لتدهور الوضع الإنساني والاقتصادي والاجتماعي بشكل غير مسبوق للشعب الفلسطيني على الأرض المحتلة نؤكد على أن استمرار صمت وعجز المجتمع الدولي إزاء جملة هذه الانتهاكات شجع الحكومة الإسرائيلية على التمادي في سياستها العدائية بالمنطقة، وعلى إصرارها على الاحتفاظ بالأراضي التي تحتلها، وفرض الأمر الواقع عليها، على حساب حقوق ومستقبل الشعب الفلسطيني، الأمر الذي نعتبره المساهم الأكبر في ركود العملية السياسية الجارية حاليا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في إطار تفاهم أنابوليس، بل وفي نشر حالة الإحباط واليأس، ليس في أوساط الفلسطينيين فحسب، وإنما أيضا لدى شعوب دول المنطقة والعالم أجمع.

إن إحلال السلام العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية يتطلب اضطلاع الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى بمسؤوليتها في فرض تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتقيد بمبادئها الأساسية. وعليه، فإننا نطالب مجلس الأمن مجددا بالعمل على تفعيل دوره الأساسي المناط به وبذل كل الجهود الممكنة لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف عدوانها والانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية

التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن الدخول في مفاوضات جادة وفي إطار زمني محدد تسهم في حل قضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) إلى جانب القضايا الأخرى المتعلقة بالمستوطنات، وتحديد الوضع النهائي للقدس والحدود والمياه والأمن، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة تقرير مصيره وتحقيق تطلعاته المشروعة، وفي إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وذلك عملا بخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

إن حكومة بلادي التي تؤمن بأن السلام الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط كل لا يتجزأ، ويتطلب إيجاد تسوية عادلة للمسائل العربية الأخرى العالقة في المنطقة، ترى أن تحقيق ذلك يتطلب التزام إسرائيل الكامل بالشرعية الدولية وإبداء نواياها السلمية الجادة إزاء استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية الكفيلة بعودة كامل أراضي الجولان إلى سوريا، وأيضا احترامها لسيادة لبنان واستقراره، وتنفيذ انسحابها الكامل من مزارع شبعا وقرية الغجر.

ختاما، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة التي طالما ساندت الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته، وتتعهد بمواصلة تقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية والإنسانية والغوثية له لإعانته على مواجهة ظروف احتلال وطنه، والتخفيف من معاناته اليومية، تعرب عن قلقها إزاء عرقلة وصول هذه المساعدات الإنسانية وإخفاق الأهداف المنشودة من ورائها، وذلك من جراء سياسة الحصار والإغلاق المستمرة التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية للمعابر الفلسطينية والتي ساهمت في تعميق الأوضاع الإنسانية المتدهورة وحرمان الشعب الفلسطيني من الحصول على الخدمات الأساسية، فضلا عن ركود العملية السياسية الجارية حاليا بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتقويض نتائج مؤتمر أنابوليس للسلام، مما زاد من حدة حالة اليأس والإحباط لدى الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة.

وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني ومؤسساته ومعابره، وأيضا العمل على مضاعفة جميع أنواع المساعدة الإنسانية والإنمائية المقدمة لسلطته الوطنية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها في إصلاح وبناء مؤسساتها الوطنية، كما ندعم كل الجهود الدولية والإقليمية المبذولة والرامية إلى إلزام إسرائيل باتخاذ جملة من تدابير بناء الثقة، بما فيها الاحترام التام لحق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدودها الآمنة والمعترف بها دوليا.

السيد آل شافي (قطر): سيدي الرئيس، في البداية، يود وفد بلادي أن يثمن ويثني على الجهود التي تضطلع بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، منذ ما يزيد على الثلاثين عاما، في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

لقد اطلع وفد بلادي باهتمام على تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/63/35)، كما نظر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/63/368)، وهو في هذا السياق يقدم شكره وتقديره للجنة وللأمين العام.

إن المتتبع للتقارير السنوية للجنة، منذ اضطلاعها بمهمتها، يلاحظ بما لا يدع مجالا للشك بأنه ومنذ التقرير الأول، ما فتئت التقارير السنوية تؤكد على أن الحل العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى المبادئ الأساسية

المتمثلة في انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق. إلا أننا وفي الجهة الأخرى نرى بأن إسرائيل ظلت وما زالت تتمادى في غطرستها وتعنتها وانتهاكها وعدم التزامها بالقانون الدولي وبهذه القرارات ولا تعترف بقرارات المجتمع الدولي ولا تأبه لها، وكأنها في منأى عن مسؤوليتها الدولية.

وليس أدل على ذلك مما أشار إليه تقرير اللجنة، من أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تلجأ إلى استخدام القوة المفرطة والعشوائية ضد الفلسطينيين. فالجيش الإسرائيلي واصل تنفيذ عملياته العسكرية في المراكز السكانية الفلسطينية متسببا في موت وإصابة كثير من المدنيين الفلسطينيين؛ بالإضافة إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ وهدم المساكن والاعتقالات؛ والحصار المستمر لقطاع غزة، الذي نتج عنه وضع القطاع في مواجهة كارثة إنسانية، ما دفع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى توجيه العديد من النداءات لإنقاذ القطاع – كان آخرها في الأسبوع المنصرم – التي نستطيع أن نصفها بأنها ”نداءات لإنسانية العالم“، ناهيكم عن توسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، واستمرار بناء الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية بما يتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية، ما أدى إلى تقييد النشاط الاقتصادي الفلسطيني وإلى تفاقم المشاق اليومية التي يعاني منها السكان الفلسطينيون.

إن المفاوضات التي تجرى من حين لآخر، ومن مكان لآخر، بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للقضية الفلسطينية – الإسرائيلية، لن تؤتي ثمارها ما لم يكن هناك تحسن واضح وملموس، تحسن واقعي على الأرض لا على الورق؛ فالفعل دوما أكثر بعدا وتأثيرا من الكلام.

يصادف عام ٢٠٠٨ الذكرى السنوية الـ ٦٠ لانتزاع ملكية الفلسطينيين (عام النكبة)، وهو اليوم الذي أجبر فيه مئات الآلاف من الفلسطينيين على ترك بيوتهم وممتلكاتهم في عام ١٩٤٨. ولعل الغالبية منكم اليوم تتفق معي في أن المطلوب هو توافر الإرادة لتحقيق ما عجزنا عنه طوال الفترة الماضية؛ إرادة تدفعنا للتوصل لحل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين، وفقا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. والمطلوب اليوم من المجتمع الدولي القيام بعمل بناء وملموس، عمل يبتعد عن الخطب المنبرية، عمل ينعكس على أرض الواقع، عمل يتحرى النتائج والآثار.

وفد بلادي يرى بأنه من الواجب على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أن توقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي بشكل عام ولقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص في الأراضي الفلسطينية؛ وأن تمضي قدما بالمفاوضات الحقيقية لإيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية التي طال أمدها، وتتفق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويؤكد في السياق ذاته، على أنه لا يمكن إرساء السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون تحديد إطار زمني لعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم؛ وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ومستقلة وديمقراطية، تتوافر لها جميع مقومات الاستمرار، داخل حدود آمنة تتخذ من القدس الشرقية عاصمة لها؛ دولة تجمع كل الفلسطينيين، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمان ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ما برحت كندا تلتزم بقوة بهدف إيجاد حل عن طريق التفاوض على أساس دولتين وإحلال سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وتدعم كندا حق إسرائيل في الحياة داخل حدود آمنة وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة تتوافر لها مقومات البقاء في إطار تسوية تفاوضية.

وتثني كندا على تصميم القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الحفاظ على الزخم في عملية السلام التي استؤنفت قبل عام تقريبا في مؤتمر أنابوليس. وتشعر كندا بالارتياح بتأكيد الطرفين من جديد مؤخرا على التزامهما بمفاوضات ثنائية مباشرة مستمرة، فضلا عن جهودهما سعيا إلى تسوية شاملة لكل القضايا.

ولا تزال هذه الفترة حرجة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وترحب كندا بالدعم القوي والحيوي الذي قدمه المجتمع الدولي للطرفين حتى الآن. وتسلم كندا بأهمية دور الدول العربية في دعم مساعي السلام، بما في ذلك من خلال مبادرة السلام العربية. يجب أن نواصل دعمنا لعملية السلام وللطرفين، بما في ذلك من خلال تنفيذ التزامات المانحين في باريس. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد أن كندا بدأت تنفيذ الالتزام الذي قطعته في باريس بتقديم ٣٠٠ مليون دولار على مدار خمس سنوات في صورة دعم مباشر لجهود السلطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

(تكلم بالفرنسية)

ورغم التقدم الكبير الذي تحقق خلال العام الماضي، لا تزال كندا تشعر بقلق عميق إزاء الوضع الإنساني الذي يواجهه الفلسطينيون والعنف المستمر في جنوب إسرائيل وغزة. وندين بشدة استئناف المتشددين الفلسطينيين للهجمات على المدنيين الإسرائيليين في الآونة الأخيرة وندعو إلى وقف فوري لتلك الهجمات. وكندا تسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد اعتداءات المتشددين لكنها تحث إسرائيل على السماح بوصول آمن غير مقيد للمساعدات الإنسانية إلى السكان المعوزين في قطاع غزة.

وبغية كفالة نجاح عملية السلام، لا بد أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف المفضية إلى السلام. لا بد أن يسعيا للوفاء بكل التزاماتهما بموجب خريطة الطريق. لقد حققت السلطة الفلسطينية بالتأكيد تقدما ملموسا في مجال الأمن، لكن يجب أن تفعل المزيد. ولذلك تركز كندا مساعدتها على القطاعين الأمني والقضائي بصفة خاصة. وفضلا عن ذلك، يجب أن تتخذ حكومة إسرائيل إجراءات إضافية للوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بالمستوطنات إضافة إلى الوصول والتنقل.

وتسلّم كندا مرة أخرى بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والدول الأعضاء في دعم عملية السلام. ووكالات الأمم المتحدة تحتل موقع الصدارة في تقديم المساعدات إلى السكان المعوزين في المنطقة. ورغم ذلك، ما برحت كندا قلقة حيال عدد قرارات الأمم المتحدة التي تختص إسرائيل وتركيز الجمعية العامة غير المتناسب على الشرق الأوسط. ونعتقد اعتقادا قويا أن جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء ينبغي أن تكمل الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة.

وفي الختام، تؤكد كندا من جديد التزامها بدعم الطرفين في مسيرتهما العازمة نحو السلام وتقف مستعدة لتقديم مساعدتها إذا ما طلب منها ذلك. يجب أن يحافظ الطرفان على زخم عملية السلام وأن يتوصلا إلى اتفاق يكفل سلام عادل ودائم في المنطقة، بدعم المجتمع الدولي.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، من حق الفلسطينيين علينا ومن واجبنا الأخلاقي أيضا، إذ نحيي يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني هذه السنة، وهي سنة

الذكرى الستون للنكبة، أن نستذكر حقيقة ما حصل ذاك العام على وجه الرواية التي عمل المغتصب الإسرائيلي على ترويجها، فلا نسمح لها أبدا أن تسود في صرح الأمم المتحدة الذي يجب أن يبقى صرحا للعدالة.

نستذكر حقيقة الأحداث التي أدت إلى نزوح قرابة ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني عن ديارهم، تاركين وراءهم منازل وأراض وممتلكات، وتحولهم إلى لاجئين بات يزيد عددهم مع أولادهم وأحفادهم على خمسة ملايين شخص، هم أكبر وأقدم مجموعة من اللاجئين في العالم، حسب تصنيف الأمم المتحدة.

في البدء، فإن الأسطورة الصهيونية عن شعب بلا أرض، لأرض بلا شعب كان لا بد أن تصطدم بالحقيقة التاريخية لوجود شعب متجذر في تلك الأرض، هو الشعب الفلسطيني، ولما كان هذا الشعب راسخا في مدنه وقراه، كان لا بد أن تسقط أيضا النسخة المنقحة لهذه الأسطورة التي راحت تصور الفلسطينيين مجرد بدو رحل سيرفعون خيامهم ويغادرون مع وصول الصهاينة للاستيطان في بلادهم. وبعدها أتت الرواية الإسرائيلية الرسمية، لتصور أن نزوح الفلسطينيين عام ١٩٤٨ لم يكن إلا استجابة لتوجهات من قادتهم ومناشدة من الزعماء العرب، وذلك إفساحا في المجال أمام دخول الجيوش العربية الآتية لنصرتهم. وقد أثبت بحثان علميان لكل من المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي والكاتب الأيرلندي أرسكين شيلدرز، استندا إلى دراسة دقيقة، لا سيما لأرشيف التسجيلات الإذاعية العربية الموثقة لدى قسم الرصد في هيئة الإذاعة البريطانية، أن لا أساس ماديا لهذه الرواية على الإطلاق. والواقع أنها كانت جزءا من حملة تضليل وتعمية هدفها الأول التنصل من مسؤولية مشكلة اللاجئين وتحميلها للعرب.

أما الوجه الآخر لهذه الأساطير، فهو أن قادة الحركة الصهيونية كانوا يدركون جيدا أن تحقيق مشروعهم لم يكن ممكنا إلا بالتخلص من الفلسطينيين أصحاب هذه الأرض. من هنا، راحت تشكل سياسات الترانسفير، أي الإبعاد، الركن الأساسي في استراتيجيتهم. وقد وثقت ذلك مجموعة من الدراسات، وأبرزها كتاب نور الدين مصالحة ”طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين“.

وقد تجسدت هذه السياسة عام ١٩٤٨ بما عُرف بالخطة دال (دالت) التي وضعتها القيادة الصهيونية العليا للاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية، وطرد سكانها بشكل منهجي ومنتظم، وتدمير قراهم تدميرا كاملا على نحو ما يتعارف المجتمع الدولي اليوم على تسميته ”التطهير العرقي“. وبالمناسبة، فإن أشمل وأعمق تأريخ لجريمة ١٩٤٨ في فلسطين هو كتاب إيلان بابيه، أحد أبرز المؤرخين الإسرائيليين الجدد، الصادر قبل عامين تحت هذا العنوان بالذات، أي ”التطهير العرقي في فلسطين“. وكان السلاح الأمضى في سياسة التطهير هذه، عمليات إرهاب واسعة ومجازر منظمة. ولئن كان أبرزها مجزرة دير ياسين، فإنها في الواقع لم تكن إلا واحدة من سلسلة بينها مجازر اللد وعين زيتون وعيلون وسعسع والطيرة وصفصاف، وغيرها. وكلها ارتكبت بهدف ترهيب السكان لإجبارهم على النزوح. وكانت حصيلة النكبة، زيادة على الـ ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ، تدمير ٤١٦ قرية تدميرا كاملا، واستيلاء إسرائيل على ٧٨ في المائة من أرض فلسطين التاريخية، بعدما كان قرار التقسيم يمنح الدولة اليهودية ٥٥ في المائة.

إن مأساة الشعب الفلسطيني لم تنته مع نكبة عام ١٩٨٤، ولا مع احتلال اسرائيل عام ١٩٦٧ لكل ما كان قد تبقى من فلسطين التاريخية، إضافة إلى الجولان وسيناء، بل هي مأساة مستمرة متواصلة حتى يومنا هذا.

المأساة مستمرة بتنفيذ إسرائيل مخططا استيطانيا في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧، إذ بات هناك نحو ٤٨٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في أكثر من ٢٠٠ مستوطنة، بينهم ما يقارب ٢٠٠ ٠٠٠ في القدس الشرقية. إضافة إلى حوالي ١٠٠ موقع استيطاني أمامي وعشرات القواعد العسكرية. ولم يردعها في ذلك لا أحكام القانون الدولي، ولا قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وحتى بعد مؤتمر أنابوليس، تم إقرار بناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية وما حولها. وارتفعت المناقصات الحكومية لإنشاء مساكن جديدة في المستوطنات بنسبة ٥٥٠ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

والمأساة مستمرة بمواصلة إسرائيل البناء غير المشروع لجدار الفصل، مما يتعارض مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ومستمرة بالتقييد المتعمد لحركة الفلسطينيين، وذلك من خلال أكثر من ٦٠٠ حاجز ونقطة تفتيش عسكرية. وبسياسة اقتلاع الأشجار وجرف البساتين وتدمير المنازل والبنى التحتية.

والمأساة مستمرة ببقاء نحو ١١ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، رغم إطلاق بعض منهم عبر ما وصفته إسرائيل بعمليات حسن نية. ويُقدر أن إسرائيل سجنت منذ عام ١٩٦٧ نحو ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني، أي ٢٠ في المائة من سكان الأراضي المحتلة.

وكل هذه وقائع وأرقام يوثقها سنة بعد سنة تقرير لجنة الجمعية العامة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. فإلى رئيسها وأعضائها من وفد لبنان كل الشكر والتقدير.

المأساة مستمرة أيضا في قطاع غزة، الذي لا يزال يخضع لحصار شديد يُلحق خسائر كبيرة بسكانه. فإغلاق المعابر يعرقل حركة الأشخاص والبضائع إلى القطاع ومنه، ويشكل عقابا جماعيا لأهله. كما أن الجيش الإسرائيلي واصل القيام بعمليات توغل وهجمات جوية وبرية مكثفة بحجة الرد على الصواريخ المنطلقة منه، مما دفع معالي الأمين العام بان كي – مون إلى إدانة استخدام إسرائيل المفرط وغير المتناسب للقوة.

وبينما تزعم إسرائيل أنها أنهت احتلالها لغزة، يعتبر ريتشارد فولك، رجل القانون الكبير والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، أن قطاع غزة، من زاوية القانون الدولي، وبوضوح لا يحتمل الشك، لا يزال خاضعا للاحتلال. وذلك لأن أي أرض تعتبر محتلة إذا كانت تحت سيطرة فعلية لدولة أجنبية. وهو ما ينطبق على وضع غزة بحسب السيد فولك، حيث أن إسرائيل ظلت، رغم انسحاب قواتها من داخل هذا القطاع، تفرض رقابة صارمة ومتواصلة على حدوده ومعابره في الاتجاهين، وعلى مجاله الجوي ومياهه الإقليمية، وتخضع جميع سكانه للحصار منذ فوز حركة حماس بالانتخابات.

طالت المأساة، طالت كثيرا، لا سيما أن حلها واضح، وهو السلام العادل الشامل الذي يرتكز إلى أحكام القانون الدولي، ومقررات الأمم المتحدة، وأسس مؤتمر مدريد وعناصر مبادرة السلام العربية. وهي كلها تفرض الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وهل من حاجة في الذكرى السنوية الستين للنكبة، وبعد كل ما استذكرنا، إلى التشديد على أنه مثلما أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، فإن مشكلة اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية.

هنا أيضا، الحل معروف. ولا بد أن ينطلق من القرار ١٩٤ (د-٣) الصادر عن هذه الجمعية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن اذكر برفض لبنان لأي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه. وهو ما جدد فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان تأكيده من على هذا المنبر بالذات في أيلول/سبتمبر الماضي، وذلك للأسباب التالية، كما أتى في خطابه:

إن توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتعارض مع حقهم الإنساني والقانوني في العودة إلى أرضهم وديارهم، وهو حق يؤكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ولأنه يصعب على بلد صغير المساحة كلبنان، محدود الموارد، ولا يتعدى عدد سكانه أربعة ملايين نسمة، تأمين العيش الكريم لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني على أراضيه، في الوقت الذي تضطر شرائح كبيرة من الشعب اللبناني إلى الهجرة بحثا عن موارد الرزق وسبل العيش؛ ولأن رفض التوطين الذي تنص عليه صراحة مقدمة الدستور اللبناني، وينص عليه اتفاق الطائف الذي اعترفت به وكرسته قرارات الأمم المتحدة، هو عنصر أساسي من عناصر التوافق اللبناني.

بعبارة أخرى، فإن التوطين مرفوض لأنه يهدد الكيان الوطني اللبناني مثلما يهدد الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين.

طالت المأساة، بل طالت كثيرا. غير أننا سمعنا في هذه السنة، في الذكرى السنوية الستين لنكبة الفلسطينيين، كلاما إنسانيا رفيعا من مناطق أخرى من العالم. سمعنا البرلمان الأسترالي يعتذر للسكان الأصليين عن ما لحق بهم من إساءات نتيجة القوانين والسياسات التي اتبعتها الحكومات والبرلمانات المتتالية. وسمعنا اعتذارا كنديا مماثلا للسكان الأصليين وقرارا لتعويضهم عن معاناتهم. فمتى ينال الفلسطينيون حقوقهم، بما فيها حقهم بالاعتذار لهم عن النكبة التي حلت بهم؟

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر والامتنان لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير بول بادجي، ممثل السنغال، وجميع أعضاء اللجنة على تقريرهم (A/63/35)، وجهودهم من أجل تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإعمالها بشكل تام.

وما فتئت سري لانكا تدعم بثبات جهود الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته المشروعة. وأود هنا أن أقتبس من رسالة فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس سري لانكا، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”إن الاحتفاء باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يكتسي أهمية خاصة هذه السنة، لأن عام ٢٠٠٨ يصادف مرور ٦٠ عاماً على انتزاع فلسطين.

”يعود ارتباطي بقضية الشعب الفلسطيني إلى أكثر من ٣٠ سنة. وأنا أشعر ببالغ القلق حيال المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني، والحالة المتردية في الأراضي المحتلة على مدى العقود الأربعة الأخيرة.

”وبالنيابة عن شعب سري لانكا وحكومتها، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الثابت لشعب فلسطين وحكومتها لبلوغ أهدافهما غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة دولة، وأن أعرب عن تمنياتنا الطيبة الصادقة برفاه الشعب الفلسطيني. والزيارة الأخيرة لفخامة الرئيس محمود عباس إلى سري لانكا، أتاحت لنا فرصة لمواصلة تعزيز تضامننا مع الشعب الفلسطيني.

”آمل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي أن تمكِّن من مواصلة الحوار السياسي بين الأطراف المعنية، بما يؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود معترف بها“.

إن مؤتمر أنابوليس، الذي عُقد بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بعث الأمل بالتقدم في المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين نحو حلّ الدولتين بنهاية عام ٢٠٠٨. ولكن من المؤسف أن ذلك لم يتحقق، وأن الشعب الفلسطيني لا يزال يتحمل شدائد متزايدة. فاستمرار أنشطة توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل يتعارضان مع المفاوضات بشأن حل دائم. وعلاوة على ذلك، فإن الشدائد الناجمة عن القيود الصارمة وغيرها من تدابير العقاب الجماعي أحبطت الشعب الفلسطيني، فضلاً عن إحباط العملية السياسية، وأفضت إلى تردّي الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في الأراضي المحتلة.

كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن وقف إطلاق النار في غزة تطوراً مرحَّباً به. ونأمل من الطرفين أن يتقيَّدا بالتزاماتهما ويمتنعا عن أي عمل من شأنه أن يقوِّض احتمالات السلام في المنطقة، والجهود لتحقيق حل الدولتين. وفي هذا السياق، من المهم للطرفين أيضا الوفاء بالتزاماتهما وفقاً لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

إن إنهاء الاحتلال، وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام وأمن، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني هي من المبادئ الأساسية التي تدعم اتفاقاً نهائيا. وتبقى خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية هي الوسيلة الأكثر قابلية للحياة، لتحقيق هدف تسوية شاملة للصراع وفقاً لقرارات مجلس الأمن وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونعتقد أن وحدة الشعب الفلسطيني ذات أهمية فائقة في تحقيق حل دائم. ونأمل لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني أن تعمل على حل خلافاتها بوسائل سلمية، وأن تتوحَّد لتحقيق تطلعات ودعم الرئيس عباس وحكومته ودعمهما.

وتودّ سري لانكا أن تعرب مجددا عن دعمها للشعب الفلسطيني وقيادته في جهودهما لتحقيق تسوية شاملة ودائمة لقضية فلسطين.

كما تود سري لانكا أن ترى المودّة والوحدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس دولتي إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووئام داخل حدود آمنة. ونرى أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير عملية من جانب المجتمع الدولي، للتوصل إلى حل سريع للمشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وعند هذا المنعطف الدقيق في سعي الفلسطينيين إلى نيل حقوقهم الإنسانية والوطنية المشروعة، تودّ حكومة سري لانكا وشعبها التأكيد على دعمنا وتضامننا المستمرَّين.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن السفير هارون ووفد باكستان، أود أن أشكر السفير بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبلده السنغال، على قيادتهما ومساهمتهما المتميّزة في قضية فلسطين.

قبل أسبوعين، شهدت هذه القاعة الحدث الرفيع المستوى بشأن حوار الأديان، الذي تجسَّد في تبادل أفكار بين أشقاء من نفس الأسرة، ذرية إبراهيم. واليوم نستفيق على الواقع. إن هذه المناقشة، التي تتزامن مع إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، هي تذكرة صارخة بالمعاناة الطويلة الأمد والحرمان واقتلاع الشعب الفلسطيني

ومحنته وقمعه المستمرَّين تحت نير الاحتلال. ويبقى هدف تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين أحد التحديات الكبرى للمجتمع الدولي اليوم. ولا تزال وعود وعمليات سلمية عديدة تنتظر الهدف المنشود المتمثل في دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

ومع اقتراب عام ٢٠٠٨ من نهايته، تبددت آفاق معاهدة السلام كما توخاها مؤتمر أنابوليس، الأمر الذي يبعث على الأسف. ومما يثير المزيد من الأسف والقلق الشديد، ذلك التردِّي الخطير في الأوضاع في الأراضي المحتلة. فبينما توقَّع المجتمع الدولي أن تُستخدَم فترة ما بعد أنابوليس في اتخاذ تدابير ذات مصداقية لبناء الثقة، بهدف تحسين الأجواء العامة، وتكون مؤاتية لنجاح عملية المفاوضات، كان ما حدث هو العكس.

إن إسرائيل، في تحدّيها لدعوات المجتمع الدولي، تواصل ممارساتها وسياساتها وحملاتها العسكرية غير المشروعة، مطمئنة إلى الإفلات من العقاب، ومسبِّبة عواقب رغم ما تسببه من عواقب لها أبعاد الكارثة للسكان تحت الاحتلال ولعملية السلام. فالاعتداءات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية المتكررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة المحتل، أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح البريئة والإصابات، بما في ذلك بين النساء والأطفال. فقتل المدنيين أمر غير مقبول. ونحن نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لكي تنبذ العنف، ويحترم كل منها التزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

ولا يمكن بناء الثقة في وجه الأعمال التي لا تتوقف، وتشمل استخدام القوة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز، ونقاط التفتيش، والتراخيص ومحاصرة السكان برمتهم، مما يؤدي إلى تدهور اجتماعي واقتصادي، وإلى العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

كيف يمكن إعادة الثقة بينما يستمر بناء الجدار العازل غير القانوني في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية، وتزداد كثافة أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في تناقض مع خريطة الطريق والالتزامات المقطوعة في أنابوليس؟ كيف يمكن كفالة السلام عندما تواصل الدولة القائمة بالاحتلال فرض الحقائق بالقوة على الأرض، مقسمة المجتمع الفلسطيني، ومبدلة هيكله الديمغرافي ومفتتة الأرض الفلسطينية المحتلة؟

على إسرائيل أن تعيد النظر بجدية في سياساتها وأعمالها التي تهدد حياة الشعب الفلسطيني المحاصر وعملية السلام، والتي لا تخدم، بدورها، الشواغل الأمنية لإسرائيل نفسها. وعلى إسرائيل أن تفي بالتزاماتها وتعهداتها بهدف إثبات مصداقيتها ورغبتها في السلام. ويجب أن تنأى بنفسها عن استخدام القوة، وتوقف فورا بناء الجدار العازل، وتوقف حملتها الاستيطانية الاستعمارية وتهدم المخافر الأمامية، على النحو الذي وعدت به في مؤتمر أنابوليس. كما يجب أن ترفع الحصار عن قطاع غزة.

ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية والأمم المتحدة، كفالة اتخاذ جميع الأطراف خطوات عاجلة من أجل إزالة عوائق السلام هذه كافة. قد نكون فوتنا فرصة وضع جدول زمني في أنابوليس لمعاهدة سلام، ولكننا يجب ألا نسمح بفقدان الأمل في السلام. كما أن الفشل ليس خيارا. وليس باستطاعتنا أن نتخاذل في هذه المرحلة الحرجة.

من واجب المجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه بهذه العملية وأن يدعمها، بينما تلتزم الأطراف بمواصلة المفاوضات المباشرة، عبر تهيئة بيئة مؤاتية من الثقة المتبادلة. وإلى جانب المسائل الأمنية والسياسية، يجب أيضا معالجة الجوانب الإنسانية والجوانب المتعلقة بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبناء

القدرات بالتوازي مع تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وعلى المجتمع الدولي أيضا دعم جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق سلام شامل. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر الجهود التي تضطلع بها مصر.

إن مسألة فلسطين هي لب الصراع العربي – الإسرائيلي، وإيجاد تسوية عادلة ونهائية لها أمر أساسي من أجل التوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وتعود جذور مرجل الصراعات هذا إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذا يقتضي الحل انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما في ذلك الجولان السوري.

وباكستان تدعو إلى سلام عادل وشامل ودائم قائم على أساس القانون الدولي والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) إضافة إلى مرجعية مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية والتفاهمات التي تم التوصل إليها في أنابوليس.

وما فتئنا نقدم دعمنا الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطين مستقلة قابلة للبقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. كما ندعم التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

واسمحوا لي أن أشدد أيضا على الأهمية الأساسية لمعالجة الصراعين السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي بهدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وتأمل باكستان في رؤية تقدم متواز على هذين المسارين. ويجب أن تنسحب إسرائيل بالكامل من الأرضي اللبنانية والجولان السوري المحتل وأن تمتثل تماما لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

وتؤيد باكستان جميع مشاريع القرارات المقدمة بموجب بنود جدول الأعمال المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. والحل لا يكمن في عرقلة هذه المناقشة، ولكن في تنفيذ هذه القرارات.

لقد استعصى السلام والعدالة والحرية على شعب فلسطين لمدة طويلة جدا. وأثرت تبعات هذه المأساة على السلام الإقليمي والدولي وعلى الأمن على مدى أجيال. وحان الوقت لنطوي الصفحة. حان وقت إعطاء السلام والاستقرار في المنطقة دفعة قوية جماعية. إننا ندين بذلك لأجيالنا الحالية والمقبلة.

السيدة روبيالِس دي تشامورّو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بينما تحتفل إسرائيل بالذكرى السنوية الستين لتأسيسها، يستمر استبعاد الأمة الفلسطينية من مجتمع الأمم لأنها لم تقم دولة حقيقية حرة وذات سيادة على أرضها.

ويتساءل الكثيرون، كيف يمكن لإسرائيل أن تحتفل بعيد دولتها وقد استقدمت شعبا من أوروبا بشكل رئيسي، بينما شعب فلسطين، السكان الأصليون لأرض كنعان، الذين عاشوا لما يزيد على ٤ ٠٠٠ سنة على تلك الأرض، لا يمكنهم التمتع بهذا الحق الأساسي وما زالوا مستبعدين من مجتمع الأمم في هذا العالم.

لقد قسم قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي اتخذ عام ١٩٤٧ فلسطين إلى نصفين: دولة يهودية وأخرى عربية. وعلى الرغم من أن هذا القرار قد أعطى الدولة الإسرائيلية المناطق الأكثر خصوبة في فلسطين، إضافة إلى بحيرة طبرية بأكملها، وهي أكبر مخزون لمياه الشرب في المنطقة، إلا أن الإسرائيليين لم يكتفوا بهذا واستخدموا قوتهم

العسكرية واحتلوا الأراضي التي خصصت للشعب الفلسطيني بهدف تدمير الدولة الفلسطينية.

وتم تشريد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ونفيهم: فدمرت قرى وبلدات ومعابد وجوامع وكنائس وآثار تعود إلى العصور القديمة. وقضي على آلاف السنين من الاستقرار البشري وطرق الحياة والتقاليد وأبعدت ثقافة كاملة عن أراضي الأجداد.

واستمرت إسرائيل في تنفيذ مشاريعها، ففي عام ١٩٦٧، أطلقت حركة استيطانية واسعة النطاق في الجزء المتبقي من فلسطين، وقامت بمصادرة الممتلكات وضم الجزء العربي من القدس بينما أعرب عن الإدانة والرفض الكاملين للمجتمع الدولي في كل أرجاء الأمم المتحدة. وأضيفت موجات جديدة من اللاجئين الأجيال اللاحقة للفلسطينيين إلى أولئك الذين شردوا وذريتهم عام ١٩٤٨. وحاليا، هناك أكثر من ٤,٦ مليون لاجئ فلسطيني.

والاحتلال مستمر، بل ويزداد سوءا في فلسطين بسبب بناء جدار يفتت الأرض بكاملها، مؤديا إلى عزل مجتمعات، وفصل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومسببا كارثة خطيرة مادية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

وقضت محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بأن الجدار الذي تقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية ومحيطها، يناقض القانون الدولي. وقضت أيضا بأنه يتعين على إسرائيل أن تضع حدا لعدم امتثالها للقانون الدولي، ووقف بناء الجدار فورا، وتفكيك ما أنشئ منه بالفعل هناك في الحال.

أخيرا، ترى المحكمة أن إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات عن جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما تؤيد المحكمة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتدعو إلى استئناف عملية السلام بتنفيذ خارطة الطريق، على النحو الموصى به في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وأشارت المحكمة في فتواها إلى أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد؛ وأن جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تتحمل التزاما إضافيا، بكفالة امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

ولهذا السبب يؤيد وفدي بيان رئيس الجمعية العامة ويذكّر الإسرائيليين بأنهم حتى إذا استمروا في تشييد الجدار بمساندة عضو دائم في مجلس الأمن وتحت حمايته، مما يقيهم مسؤولية الوفاء بالتزاماتهم الدولية تجاه الشعب الفلسطيني، لن يستطيعوا تغيير قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الذي اعتمد قبل ٦١ سنة، والذي ينص على إنشاء دولتين. ولذلك، يجب علينا أن نستمر في كفاحنا من أجل التطبيق الكامل لذلك القرار.

إن الفلسطينيين وسلطاتهم يقبلون بقرارات الأمم المتحدة ويمدون أيديهم بغية تحقيق السلام. ونحن نطالب الطرف الآخر بأن يحذو حذوهم.

يشير الأمين العام بوضوح في تقريره (A/63/368) إلى أن إسرائيل لم تضع حدا للتدابير غير المشروعة المتمثلة في العقاب الجماعي وأفعال الانتقام والعمليات العسكرية ضد السكان المدنيين العزل الذين يشملهم حق الحماية تحت القانون الإنساني الدولي. وفي الأشهر القليلة الماضية قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ١٠٠ فلسطيني مدني، من ضمنهم أطفال، خلال اجتياحات وهجمات عسكرية

على الأراضي الفلسطينية المحتلة وبخاصة في قطاع غزة. كما لجأت إلى الاستعمال المفرط والعشوائي للقوة والإعدام خارج نطاق القضاء. كذلك استمرت قوات الاحتلال في التدمير التعسفي للممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك المساكن والأراضي الزراعية والبساتين والبنية التحتية المدنية، مسببة بذلك مزيدا من التشريد للمدنيين وتدمير سبل الرزق وإلحاق الضرر بالبيئة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالغيرو (البرتغال).

كذلك واصلت إسرائيل عمليات الاعتقال في الأراضي المحتلة بصورة يومية. ولا يزال آلاف الفلسطينيين، من ضمنهم أكثر من ٤٠٠ طفل و ١٠٠ امرأة، قابعين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية في أوضاع غير إنسانية، يتعرض فيها أغلبهم إلى سوء المعاملة والإيذاء الجسدي والنفسي وفي حالات كثيرة للتعذيب. وفي ذات الوقت، تواصل إسرائيل بشراسة حملتها لإنشاء مستوطنات غير مشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عن طريق مصادرة الأراضي دون وجه حق، وبناء وتوسعة المستوطنات، ونقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين وتشييد الجدار سيئ الصيت الذي يرتبط مباشرة بالمستوطنات ويهدف إلى حمايتها وتيسير توسعتها وتعزيزها، إضافة إلى ذلك تدابير كثيرة أخرى غير مشروعة.

إن الحملة الاستيطانية تشكل خرقا جسيما للقانون الإنساني الدولي – وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر حظرا باتا قيام سلطة الاحتلال بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها – كما تمثل عقبة رئيسية أمام عملية السلام. إن هدف الحملة هو دون أدنى شك فرض الأمر الواقع على الأرض بتغيير التركيبة السكانية ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة وهويتها سعيا إلى ضم فعلي لمساحات كبيرة من الأرض. وذلك يمثل حالة سافرة للاستيلاء على الأراضي بالقوة وهو ما يحظره القانون الدولي حظرا صارما.

كما ذكر رئيس جمهورية نيكاراغوا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نؤمن بضرورة الشروع فورا في اتخاذ تدابير لبناء الثقة من شأنها تعزيز المفاوضات الفعالة بين الأطراف. وذلك هو ما سيمكننا في نهاية المطاف من إحراز تقدم في مساعينا للوصول إلى سلام عادل، قائم على وجود دولتين معترف بهما، تتمتعان بالحرية والسيادة.

لقد أدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دورا بالغ الأهمية في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بفكرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وحرة وذات سيادة. وتتعهد نيكاراغوا، التي انتخبت مؤخرا عضوا كامل العضوية في اللجنة، بأن تعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف. ونود أن نتقدم بالشكر للسفير بول بادجي على الجهود التي بذلها لمصلحة الشعب الفلسطيني.

إن حكومتي تدعو إلى تسوية سياسية عادلة للمسألة الفلسطينية على أساس مختلف القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة، بما فيها القرار الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين والقرارات التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ – وكلها قرارات تتماشى مع مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أقره مؤتمر مدريد، ومع مبادرة السلام العربية، بما يسمح بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

إن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية وشعب نيكاراغوا يؤيدان قضية الشعب الفلسطيني العادلة من منطلق مبدئي، ويؤمنان، شأنهما شأن بقية المجتمع الدولي، بضرورة مضاعفة الجهود الدولية الهادفة إلى إيجاد حل سلمي يقود إلى تأسيس دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل ٤ حزيران/

يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وتلك هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم لكل الشعوب في الشرق الأوسط.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أغتنم فرصة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني للتأكيد مجددا على تضامن حكومة وشعب جمهورية إيران الإسلامية مع الشعب الفلسطيني في نضاله الشجاع والثابت من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف والتمتع بها، وبخاصة حقه في تقرير المصير. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات عن قضية فلسطين (A/63/368)، وإلى رئيس ونائب رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم التي لا تكل للتصدي لآلام الشعب الفلسطيني وظروفه الصعبة.

لقد مضت ٦٠ سنة منذ بداية احتلال الأراضي الفلسطينية، وخلال تلك الأعوام طُرد الفلسطينيون من وطنهم، ومُزقت حياتهم ومصادر عيشهم، وتسببت السياسات والممارسات الصهيونية الشرسة بحالة البؤس المستمرة والموت والمعاناة للرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين العزل. وإن فلسطينيين كثيرين ولدوا في ظل الاحتلال، وترعرعوا في ظل الاحتلال، وماتوا في ظل الاحتلال.

وخلال كل تلك الأعوام تعرض الفلسطينيون لشتى أنواع الجرائم والفظائع الإسرائيلية، بما في ذلك المذابح والعقوبات الجماعية والحرمان، لمجرد أنهم يريدون ممارسة حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف، وخاصة حقهم في الحياة في وطنهم والتحرر من الاحتلال والإذلال والعذاب.

ونتيجة لاحتلال فلسطين، يوجد الآن سبعة ملايين لاجئ على الأقل، وهم، كما أشار تقرير اللجنة، يمثلون أقدم وأكبر مجموعة سكانية للاجئين في العالم. وإن أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني، بما في ذلك المئات من صغار السن والنساء، يرزحون في ظل ظروف مشينة في السجون الإسرائيلية ومعسكرات الاعتقال. وبات معلوما لدى الجميع أغلبية المحتجزين، لا سيما الأطفال، تعرضوا للتعذيب والإذلال والإساءات والضرب من جانب الإسرائيليين خلال الاحتجاز.

وخلال الأربعين سنة الماضية، كما أشار تقرير اللجنة، جرى اعتقال أو سجن ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني - يمثلون خمس مجموع السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، قتل ٥ ٥٠٠ فلسطيني على الأقل وجُرح أكثر من ٣٢ ٦٠٠ على أيدي القوات الإسرائيلية منذ بدء الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠.

وهنا، أود أن أدعو المجتمع الدولي بأسره إلى أن يدرس بعناية التقرير المعروض علينا اليوم، والذي يشكل برهانا واضحا على الجرائم التاريخية التي اقترفها النظام الصهيوني ضد الإنسانية.

وكما يتجلى من التقرير الذي بين أيدينا، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير تحسنا يذكر. بل أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة زادت تدهورا. وواصل النظام الصهيوني، بل زاد من انتهاكاته لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك، يتعرض الفلسطينيون إلى مستوى لا يطاق من المعاناة لم يسبق له مثيل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الجيش الإسرائيلي القيام بعمليات عسكرية في المراكز السكانية الفلسطينية، متسببا في إزهاق أرواح وإصابة العديد من المدنيين الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، في ١ آذار/مارس قتل ٥٩ فلسطينيا في يوم واحد، بما في ذلك ٣٩ مدنيا، بينهم نساء وأطفال. وتواصلت بدون هوادة عمليات القتل الاستهدافية خارج إطار القانون، وهدم البيوت

والاعتقالات، وحسب التقرير المعروض علينا، حدثت زيادة ملحوظة في عدد المنازل الفلسطينية التي هدمتها إسرائيل في عام ٢٠٠٨.

ويشدد التقرير على أنه بسبب الحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة والعقوبات الجماعية المفروضة على جميع السكان هناك، فإن أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني الذين يعيشون في القطاع ما زالوا يواجهون أزمة إنسانية، بينما النساء، وخاصة الأطفال، الذين يمثلون نسبة ٥٦ في المائة من السكان، يتعرضون لأشد وطأة لهذه الجريمة الإسرائيلية الوحشية.

وزيادة على ذلك، يواصل ذلك النظام، في انتهاك للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، وإمعانا في سياسة خلق الحقائق على الأرض، توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل العنصري غير القانوني، في خرق صارخ لفتوى محكمة العدل الدولية.

وبينما نناقش قضية فلسطين هنا اليوم بقلوب مفعمة بالأسى، فإن المزيد من الفلسطينيين ما زالوا يموتون. ويعاني السكان من حاجة ماسة إلى المواد الغذائية الأساسية وضرورات الرعاية الصحية. ويولد الأطفال في مدن أغلقت فيها المستشفيات بسبب الحصار، أو في بيوت قطعت عنها الكهرباء، ولا توجد فيها خدمات أساسية ولا حتى مياه الشرب.

إن الأمهات يضعن أطفالهن في ظل الخوف المستمر من هجمات العدو وبدون أمل أن يتمكّنّ من تربية أطفالهن. ولدى تلك الأمهات توقعات مشروعة بأن تبدي هذه المنظمة وهذه الجمعية العامة ومجلس الأمن اهتماما أكبر بمعاناتهن وأن تعالجها بطريقة أكثر فعالية. وتلك الأمهات يوجهن السؤال الهام: أين هم أولئك الذين نصبوا أنفسهم مناصري حقوق الإنسان؟ إن ما يبعث على السخرية والحزن أن من يُطلَق عليهم دعاة حقوق الإنسان ليسوا غير عابئين بمعاناة المضطهَد فحسب، بل يدعمون الجرائم البشعة للمضطهِد.

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة أكدت مرارا وتكرارا أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية ملزمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بكل جوانبها، فإن المجتمع الدولي لم يتخذ حتى الآن تدابير فعالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكما أشار رئيس الجمعية العامة يوم أمس وعن حق، فإن الفشل في التصدي لهذه القضية بطريقة عادلة وفعالة هو الفشل الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة. وهذا الفشل شجع، بلا شك، النظام الإسرائيلي على مواصلة احتلاله للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وهي مرتفعات الجولان السورية المحتلة والأراضي اللبنانية.

وتتجلى في التقرير بوضوح حقيقة أن الفترة المشمولة بالتقرير، كما جرى في الماضي، تميزت بعدم التناسب بين لفتات السلام الخداعة والمنافقة من جانب النظام الإسرائيلي من جهة، وبين تدهور الحالة على الأرض، الناجم عن تزايد الفظائع الإسرائيلية، من جهة أخرى.

إننا نؤمن بأن قضية فلسطين تكمن في لب أزمة الشرق الأوسط. ومما لا شك فيه أن السلام الدائم في فلسطين والشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العدالة واستعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وأخيرا، من خلال آلية ديمقراطية يتمكن بواسطتها كل سكان فلسطين، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم، من تقرير مستقبلهم بطريقة ديمقراطية وسلمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسجل رفض وفد بلدي للمزاعم والمغالطات عديمة الأساس التي أثارها ضد

بلدي ممثلة أحد الأنظمة في الجمعية اليوم. ومما يبعث على السخرية، أن ممثلة نظام يتوفر على مئات الرؤوس الحربية النووية، وليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تثير هذه المزاعم التي لا أساس لها ضد جمهورية إيران الإسلامية، التي لديها برنامج نووي سلمي تماما. وقد شهدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك، في آخر تقرير لها، على الطابع السلمي لهذا البرنامج.

وتلك المزاعم مجافية للعقل، والغرض من إطلاقها هو صرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم الإسرائيلية الفظيعة في الأراضي الفلسطينية، وعن الحقيقة الواضحة للعيان المتمثلة في أن ذلك النظام يشكل أخطر تهديد مباشر للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به، ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، في الجلسة ٥٧.

بادئ ذي بدء، تؤكد ناميبيا دعمها الثابت والأكيد للشعب الفلسطيني، وتضامنها معه في كفاحه المشروع من أجل الحرية والاستقلال وإقامة دولته. لقد انقضى أكثر من ٦٠ سنة على اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢)، والقرارات اللاحقة العديدة الأخرى بشأن قضية فلسطين. كما اتخذ مجلس الأمن أكثر من ٦٠ قرارا تروم حل قضية فلسطين.

وللأسف، لا تزال قضية فلسطين بدون حل. ويساور ناميبيا بالغ القلق لأن شعب فلسطين لا يزال بدون دولة، محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. والواقع أن إسرائيل لا تزال تتجاهل مطلب شعب فلسطين، و لم تمتثل بصورة منهجية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ومن واجب المجتمع الدولي برمته، ولا سيما الأمم المتحدة، كفالة تحقيق شعب فلسطين لحقيه غير القابلين للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته. وعليه، تحث ناميبيا الأمم المتحدة على أن تتخذ إجراء حاسما من خلال تنفيذ قراراتها بغية إيجاد حل دائم وشامل لقضية فلسطين. فقد طالت معاناة شعب فلسطين وعلى انتظاره للعدالة والحرية كثيرا جدا.

كما تناشد ناميبيا المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم المعنوي والسياسي، فضلا عن المساعدات الاقتصادية والمالية اللازمة، إلى شعب فلسطين من أجل التخفيف من المعاناة والمحن التي لا يزال يواجهها اليوم.

وتعرب ناميبيا مجددا عما يساورها من قلق بالغ بشأن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما نشعر بالقلق لاستمرار إسرائيل في اعتماد سياسات تدابير تتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، من خلال ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان لقمع شعب فلسطين، بما في ذلك أنشطتها الاستيطانية المتواصلة، وبناء وتوسيع جدار الضم، وتقييد حركة الأشخاص وإيصال المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والأدوية والوقود والكهرباء والمياه وغيرها من الإمدادات الإنسانية. ويشكل الحصار المفروض على قطاع غزة واستمرار إسرائيل في عمليات القتل المستهدفة للفلسطينيين مثالين آخرين على انتهاك إسرائيل للقانون الإنساني الدولي. وتجدد ناميبيا مطالبتها لإسرائيل بوقف هذه الإجراءات العقابية والامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي.

وتعتقد ناميبيا بأن تسوية سلمية عادلة لقضية فلسطين، بما في ذلك مسألة اللاجئين، ستنهي الصراع وتحِلّ السلام والأمن في الشرق الأوسط. غير أنه ما لم ينضم

الطرفان إلى عملية السلام بإرادة سياسية حقيقية، فلن يُحرَز تقدم يذكر في العملية، التي استؤنفت في أعقاب مؤتمر أنابوليس في عام ٢٠٠٧ واستئناف المحادثات الثنائية المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ولذلك، تدعو ناميبيا جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، إلى العمل بجد على إيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين، وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط.

السيد إيسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا عن دعمها للقضية الفلسطينية، وعن رغبتها في الإسهام في تحقيق حل شامل وعادل ودائم لإحدى أخطر المشاكل التي يواجهها العالم. وفي الوقت ذاته، نؤيد العمل النبيل للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونشيد بما قامت به من أنشطة في إطار برنامج عملها في عام ٢٠٠٨.

ونحن على اقتناع تام بأن الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، لا سيما احترام سيادة الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة كلها أركان أساسية لصون السلم والأمن الدوليين.

ومن غير المقبول أننا، عاما بعد عام، نتذكر، في هذه القاعة، معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق البطل لأكثر من ٦٠ سنة. إنه تاريخ شعب أُجبر بقوة ووحشية على ترك دياره وممتلكاته ومحاصيله، ولم يحمل معه سوى حلم العودة، ومفاتيح المنازل التي يحلم بالرجوع إليها في يوم من الأيام. ومن الظلم أن هذه المنظمة، وبعد كل هذه العقود، لم تفلح في استعادة السلام والرفاه لشعب فلسطين، وبالتالي، تقوض المبادئ الأساسية التي تحكم الأمم المتحدة.

إن السيادة للشعوب حصرا، ومصير الشعب الفلسطيني العظيم يجب أن يقرره الفلسطينيون أنفسهم دون سواهم. ومن الأهمية بمكان أن يُمنح الفلسطينيون السيطرة الكاملة على أراضيهم. ولن يتحقق السلام أو الأمن أو الاستقرار ما دام الاحتلال الأجنبي مستمرا. وهذا هو العنف الذي يولد العنف، في دورة لا تنتهي أبدا. ولا يوجد ثابت في تلك الدورة سوى الموت، الذي يولد الرفض والكراهية والبلاء. ولا يمكن أن تكون هذه هي المادة الخام التي يصنع منها سلام أو حياة جديدة لأجيال المستقبل من الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا يمكن أن يكون هناك تسامح أو مصالحة في مناخ يسوده إرهاب الدولة.

ما برح الشعب الفلسطيني يتعرض للتدمير والتجويع والقصف والتعذيب وطائفة واسعة من الانتهاكات. لكنه لم يُدمّر وستبقى هناك مقاومة دائما. ومن الواضح أن الشعب الإسرائيلي قد تضرر أيضا، وهو يحتاج إلى السلام كذلك، وهناك العديد من القلوب والعقول في إسرائيل تدرك ذلك وتسعى إلى تحقيق المصالحة. وليس بوسع دولة إسرائيل الاستمرار في تجاهل هذه الصيحات من أجل العدالة.

ومن أجل مستقبل يعم فيه السلام للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، ندعو دولة إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف بناء الجدار العازل لأنه، في جملة أمور، مخالف لفتوى محكمة العدل الدولية. وعليها أن توقف الإغلاق المستمر لقطاع غزة، والتوغلات الإسرائيلية في المراكز السكانية الفلسطينية ونظام نقاط التفتيش في جميع أنحاء الضفة الغربية، إذ أن جميع هذه التدابير لها آثارها المأساوية والمفجعة على حياة الشعب الفلسطيني، وتمثل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. فالكثير

من البشر يعانون ويموتون، وخصوصا الأطفال والشباب. وعلى البشرية أن تضع حدا لهذا.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد صيغة الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. ونؤيد جميع المبادرات الدولية الرامية للتوصل إلى اتفاق يتضمن حلا شاملا وعادلا وحقيقيا للقضية الفلسطينية، التي هي جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه لا يمكن تحقيق التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية إلا عن طريق المفاوضات. ولا بد أن تقوم تلك التسوية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تضمن، على وجه الخصوص، تقرير الشعب الفلسطيني الفعلي لمصيره وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا واقتلعوا منها.

السيد شبار (المغرب): السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير باسم وفد بلادي على الجهود التي تبذلونها خلال ترؤسكم لأعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، وإني على ثقة من أن أعمال هذه الدورة ستتكلل بالنجاح.

وباسم وفد المملكة المغربية يشرفني أن أتقدم لسعادة السفير بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة بخالص الشكر والتقدير على المساعي والجهود الكبيرة التي ما فتئوا يبذلونها من أجل نصرة عدالة القضية الفلسطينية.

تكتسي مناقشتنا لهذا البند هذا العام أهمية خاصة، كونها تنعقد بموازاة الذكرى السنوية الستين للنكبة التي تتزامن كذلك مع التطورات المقلقة للغاية التي تشهدها القضية الفلسطينية، سواء تعلق الأمر بالحالة الإنسانية والأمنية التي يعيشها قطاع غزة أو بالظرف السياسي الدقيق الذي تمر به عملية السلام في المنطقة.

تجدد المملكة المغربية تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وتؤكد دعمها المتواصل على مختلف الأصعدة من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. ولا داعي للتذكير بأن القضية الفلسطينية تعتبر من أهم القضايا التي تكتسي بأولوية للمملكة المغربية نظرا لمكانتها في وجدان ونفوس شعوب المعمورة وبالأخص الشعوب الإسلامية والعربية، ولاستمرار معاناة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لكل أشكال التعسف، حيث اعتمدت إسرائيل في حق هذا الشعب سياسة الإهانة والعنف والتجويع والعقاب الجماعي.

وفي هذا الصدد، فإن المملكة المغربية إذ تندد بهذه الممارسات وتنبذها لتدعو المجتمع الدولي اليوم مجددا إلى تحمل المسؤولية التي تمليها هذه الظروف، وذلك بتفعيل دينامية السلام وحث إسرائيل على احترام وتطبيق التزاماتها تجاه العملية السلمية، وللتحلي بالجدية قصد إحراز تقدم في المسلسل التفاوضي الذي يبقى الطريق الأنجع للوصول إلى السلام المبتغى وإطفاء فتيل العنف والعنف المضاد.

وتؤكد المملكة المغربية أن خيار السلام يظل الحل الوحيد لتمكين شعوب المنطقة، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، من وضع حد لصراع طال أمده، وذلك بتغليب منطق الحوار، والدعوة إلى طاولة المفاوضات في نطاق الشرعية الدولية، والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين الأطراف، والتجاوب مع جميع المبادرات البناءة، والجهود الخيرة؛ في طليعتها مبادرة السلام العربية، التي تهدف إلى إيجاد حل دائم وشامل ونهائي لقضية الشرق الأوسط.

والمغرب بصفته عضوا في لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود المبذولة من أجل استمرار العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي أعطى انطلاقتها مؤتمر أنابوليس في العام الماضي، وعلى ضرورة أن يكون السلام مسلسلا لا رجعة عنه.

وفي هذا الصدد، تعبر المملكة المغربية عن أملها العميق في أن تتحقق المصالح الوطنية الفلسطينية، كما تثمن المملكة المغربية عاليا الجهود الحميدة التي تبذل في هذا الباب لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الفلسطينيين، وتيسير رأب الصدع وتجاوز كل أسباب الفرقة الآنية، التي تعيق بلوغ الهدف المنشود، ألا وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة قائمة بذاتها وعاصمتها القدس الشريف.

أما فيما يتعلق بالقدس، فتعرب المملكة المغربية عن قلقها البالغ تجاه ما تقدم عليه إسرائيل من ممارسات استفزازية ترمي إلى المس بالمعالم العمرانية والحضارية لهذا الصرح الروحي للإنسانية جمعاء. وفي هذا الصدد، فإن جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، ما فتئ يبذل كل الجهود ويحث الأطراف الفاعلة في الساحة الدولية من أجل المحافظة على الوضع الخاص للقدس وصون هويتها وحرمتها وإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، تطبيقا لقرارات الشرعية الدولية واحتراما للاتفاقات الموقعة بين الأطراف المعنية والانسحاب من جميع الأراضي في أفق قيام دولة فلسطينية مستقلة تصون للشعب الفلسطيني كرامته وتضمن له العيش بعزة وكرامة.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من حالة تدهور كبيرة من جراء الاحتلال المفروض عليه والقيود التي تفرضها إسرائيل على حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع، زيادة على تدمير البنية التحتية والقاعدة الاقتصادية وسياسة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية عبر وجود أكثر من ٦٠٠ نقطة عبور، بما ينعكس سلبيا على حرية التنقل والظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. وتدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى معاناة أكثر من ثلث الفلسطينيين من الفقر، بينما الثلث الآخر يجد نفسه تحت خط الفقر المدقع.

وقد زادت سياسة التوطين وبناء الجدار العازل، وكذا الهشاشة المالية والجبائية التي تعيشها السلطة الفلسطينية بسبب إمعان إسرائيل في احتجاز الإيرادات الضريبية والجمركية التي تقوم بتحصيلها لحساب السلطة على أساس اتفاق باريس، من تدهور الاقتصاد الفلسطيني، وأثرت سلبيا على العيش اليومي وعلى الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني.

ومن هذا المنبر وبهذه المناسبة، نوجه نداء إلى المجتمع الدولي، لمواصلة وتقديم دعمه للشعب الفلسطيني، وذلك لإبقاء روح الأمل وهاجة في نفوس أبنائه، والثقة الشرعية الدولية، لمواصلة كفاحه السلمي والنهوض بمؤسسات وطنية كفيلة بالتصدي للتحديات وتشييد دولة مستقلة وذات سيادة، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وأكثر من أي وقت مضى، يجب توحيد الجهود المبذولة من أجل إعطاء دينامية للمفاوضات بين الجانبين قصد التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة وشاملة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي برمته.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/63/368 المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“. هذا تقرير هام جدا لأنه يتضمن مدخلات مجلس الأمن والأطراف المعنية.

وأود أن أثني على تقرير عام ٢٠٠٨ للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى أعضاء اللجنة على المهمة الرائعة والتفاني الذي يبدونه من عام إلى آخر. وقبل المضي قدما في هذه الملاحظات، يود وفدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به أمس وفد كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

يذكرنا كل من هذين التقريرين بأن الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

لا يزال يمثل تحديا لعملية السلام وللمجتمع الدولي. وبعد مؤتمر أنابوليس التاريخي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كنا نأمل أن تثمر فرص تحقيق السلام ووضع حد لرحلة طويلة عن تحسن الوضع في المنطقة.

وللأسف، أدى نشاط قوات الدفاع الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومتشددي حماس في غزة، فضلا عن الشقاق المستمر فيما بين الفصائل الفلسطينية، إلى إحراز تقدم محدود في العام الماضي. وتلك كلها أيضا عوامل أفضت للواقع الإنساني المروع في المنطقة اليوم. وفي الوقت نفسه، ما كان يمكن لأي دولة شاركت في أنابوليس توقع أن يكون الطريق للسلام ممهدا. وأقر متكلمون كثيرون بذلك آنذاك.

كان وفدي يتمنى عدم وقوع أي من العنف الإسرائيلي الذي حدث في الضفة الغربية في العام الماضي. وكنا نفضل حالة لا يفرض فيها حصار اقتصادي على قطاع غزة. وفي أعقاب أنابوليس، كنا نفضل أن توقف إسرائيل كل أعمال بناء المستوطنات وتزيل المواقع الاستيطانية المتقدمة غير القانونية.

لكننا يجب أن نتعامل مع الواقع وليس التمنيات. والأمنية المهمة لنا التي ينبغي التركيز عليها هي هدفنا النهائي: تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة. ورغم أنه من الواضح أننا لن نحقق ذلك الهدف خلال هذا العام، يجب ألا نقلل من شأن ما تحقق. إذ أن المفاوضات الثنائية بين فرق من الطرفين لم تستمر فحسب، ولكن عقدت أيضا محادثات بين رئيس الوزراء إيهود أولمرت، قبل أن يترك منصبه، والرئيس عباس.

وعلى المستوى الدولي، تلقى مؤتمر باريس للمانحين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تعهدات ضخمة، توضح أن المجتمع الدولي ملتزم تماما بدعم عملية السلام. ونعتقد أن هذا أساس قوي يمكن أن تفخر به الأطراف المعنية.

وثمة تطورات أخرى، من بينها أن نجاح تجمع المانحين أعقبه تطورات لا تقل أهمية في أنحاء العالم. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، وصل مئات الممثلين الأجانب إلى بيت لحم لحضور مؤتمر فلسطين للاستثمار. وفي وقت لاحق، أعلن رئيس الوزراء فياض، الذي دعا إلى عقد المؤتمر، أن المستثمرين تعهدوا بتقديم ١,٤ بليون دولار لدعم مشاريع الأعمال الفلسطينية.

وكما يذكرنا تقرير الأمين العام أيضا، ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، أعلن السيد توني بلير، بصفته ممثل المجموعة الرباعية، عن مجموعة إجراءات لحفز التنمية الاقتصادية وتخفيف القيود على التنقل والعبور وإعمار نسبة ٦٠ في المائة من الضفة الغربية في المنطقة جيم وبناء القدرة الأمنية الفلسطينية.

وفي حزيران/يونيه، توصلت إسرائيل وحماس إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار توسطت فيه حكومة مصر. ووفر هذا الأساس لتعزيز الجهود المصرية المستمرة حتى الآن.

وبالمثل، نظمت إندونيسيا وجنوب أفريقيا، في الشهر التالي، المؤتمر الوزاري للشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة المعني ببناء القدرات من أجل فلسطين. وحضره ممثلون من أكثر من ٦٠ بلدا من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأظهر التزامهم مرة أخرى الدعم الهائل للعملية. وفي الشهر القادم، تستضيف شيلي اجتماع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للمنتدى العام لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونعتقد أن هذه الأحداث والاجتماعات توضح استعداد وثبات المجتمع الدولي في دعمه لرحلة الحسم في الشرق الأوسط. وإندونيسيا تحث المجتمع الدولي على مواصلة إبداء هذا الالتزام والتفاني حتى الفوز بالجائزة النهائية.

ونحث إسرائيل على التسليم والإقرار بهذه الفرصة التاريخية من خلال احترام التزاماتها والوفاء بها بأن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتسحب قواتها من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري، وتغير سياستها العدوانية والعنيفة وتمتنع عن المساس بوضع القدس.

ومن المهم جدا أيضا أن تحترم إسرائيل فتوى محكمة العدل الدولية التي قضت بتفكيك الجدار العازل القائم والامتثال لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

ويدعو وفدي أيضا حماس إلى مواصلة الحفاظ على التهدئة بغية منح العملية أقصى دعم. وعلاوة على ذلك، نناشد كل الفصائل الفلسطينية التزام جبهة موحدة، لأنه من خلال وحدة كل الفلسطينيين فحسب يمكن تحقيق هدف السلام والاستقلال.

وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها الثابت لرؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، سنواصل دعم العملية التي بدأت في أنابوليس، إضافة إلى مبادرة السلام العربية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه مهمة قابلة للتحقيق، من خلال وحدة صف المجتمع الدولي والتزام الطرفين بها.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): ظلت قضية فلسطين معروضة على الأمم المتحدة طوال ٦٠ عاما. ولا بد من أن نذكر أنفسنا بالخلفية التاريخية لقضية فلسطين لكي نضع المسألة المعروضة علينا في إطارها الصحيح. ما زالت القضية الفلسطينية مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، عندما واجهت بريطانيا العظمى تصعيدا في أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية، مما حدا بها إلى عرض هذه القضية على الأمم المتحدة. وقبل ذلك التاريخ، كانت فلسطين قد وُضعت تحت إدارة بريطانيا العظمى بموجب نظام الانتداب الذي اعتمدته عصبة الأمم وفقا للمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم. لكن، في حالة فلسطين، فبدلا من ''تقديم النصيحة الإدارية والمساعدة''، كان الهدف الأولي للانتداب هو تنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية في عام ١٩١٧ تعبر فيه عن دعمها ''لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين''. وخلال سنوات الانتداب البريطاني على فلسطين من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٧، حصلت هجرة يهودية على نطاق واسع من الخارج. وأفضت مطالبة الفلسطينيين بالاستقلال ومقاومة هذه الهجرة إلى ثورة في عام ١٩٣٧.

وفي عام ١٩٤٧، اعتمدت الأمم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، دولة يهودية ودولة عربية. وفي عام ١٩٤٨، أعلنت إسرائيل الاستقلال، وتوسعت، في الحرب التي نشبت في السنة نفسها، واحتلت ٧٧ في المائة من أرض فلسطين وجزءا كبيرا من القدس. وهرب أكثر من نصف مليون نسمة من السكان الأصليين الفلسطينيين أو طردوا من أراضيهم. وفي حرب عام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل باقي الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الجزء المتبقي من القدس، الذي ضمته فيما بعد. وقد سببت تلك الحرب هجرة فلسطينية ثانية.

ودعا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ووضع القرار المبادئ لتسوية سلمية في الشرق الأوسط. وأكد قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) مجددا مبادئ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وطالب بإجراء مفاوضات تهدف إلى ''إحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط''.

ومن دواعي الأسف، أنه اليوم، وبعد مرور ٦٠ عاما منذ أن عُرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة، ما زلنا

بعيدين عن حل المسألة، أي التوصل إلى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وتحقيق الحل القائم على الدولتين أو إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف: حق تقرير المصير؛ الحق في الاستقلال الوطني والسيادة؛ وحق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية، في الحقيقة، لم تتحسن بأي شكل من الأشكال؛ بل زادت سوءا. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال تشويه حياة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال توسيع المستوطنات غير المشروعة وما يتصل بها من بنية تحتية، بما في ذلك بناء جدار الفصل، وتمزيق الأراضي الفلسطينية المحتلة باستعمال نقاط التفتيش والعوائق الأخرى. ويمضي بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة بدون هوادة، بما يخالف الالتزامات المعلنة في أنابوليس. ويستمر بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وما يثير مزيدا من القلق أن هذه المستوطنات قد أصبحت المعقل الذي يشن منه المستوطنون غير الشرعيين أعمال العنف والهجمات على المدنيين الفلسطينيين في غياب إنفاذ سيادة القانون من قبل السلطات الإسرائيلية.

وخلافا للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، يتواصل بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمتد الجدار في غالبيته، أي نحو ٨٧ في المائة منه، داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية، بدلا من أن يتبع خط الهدنة لعام ١٩٤٩. ومن الواضح بشكل جلي أن الهدف من الجدار ليست الأسباب الأمنية كما يتم الإدعاء بل هو تكريس وجود المستوطنات غير القانونية وتوسيعها.

أما الحالة الإنسانية في قطاع غزة، الذي هو عمليا سجن مفتوح، ما زالت حالة صعبة للغاية. فباستثناء المهلة القصيرة الأخيرة، لم يطرأ تحسن على حركة السلع والناس داخل غزة وخارجها. ولا يسمح للناس بمغادرة غزة لتلقي العلاج الطبي واللوازم الطبية لمن يحتاجون إليها قليلة جدا. وأفادت الأنباء أيضا أنه حتى المتطوعين الطبيين الإسرائيليين الذي حصلوا على تصاريح قد منعوا من دخول غزة، من الواضح لأسباب أمنية. وفي غضون ذلك، لم يُسمح للطلاب بمغادرة غزة إلى أماكن دراستهم في الخارج. وهناك مشاريع إعمار تقدر قيمتها بـ ٢٤٠ مليون دولار، بما فيها مشاريع إعمار تابعة للأمم المتحدة تقدر قيمتها بـ ١٤٩ مليون دولار ما زالت معلقة نتيجة لعدم توفر مواد البناء بسبب القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على استيراد المواد والسلع إلى قطاع غزة.

ويساور وفدي القلق بصورة خاصة إزاء الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على الشباب والأطفال، الذين هم أكثر المجموعات عرضة للخطر في الأراضي المحتلة. فلقد مات على الأقل ٩٩٤ طفلا فلسطينيا دون سن الـ ١٨ عاما نتيجة العنف في الفترة ما بين بداية الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ وشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وسيكون لحقائق الحياة القاسية التي يعيشها الأطفال تحت الاحتلال أثر سلبي ليس عليهم فحسب، وإنما أيضا على آفاق السلام في الشرق الأوسط عندما يبلغون سن الرشد لكونهم يمثلون المستقبل.

لم تلق دعوات المجتمع الدولي، بما فيها دعوات الأمم المتحدة، إلى وقف هذه الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان أي اهتمام. وفي الأسبوع الماضي، لم يتلق الأمين العام أي رد على دعوته السلطات الإسرائيلية أن تسمح بصورة عاجلة بإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة. وفي الوقت نفسه، التزم مجلس الأمن الصمت و لم يتخذ أي إجراء حقيقي لتسوية المسألة الفلسطينية. وأدى فشله في حل المسائل الأمنية وتخفيف معاناة الفلسطينيين الذين

يرزحون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي إلى التقليل من مكانته بصفته الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن.

وبعد ٦٠ عاما، ثمة تساؤلات عما يمكن عمله لحل هذه المسألة. إلى متى يتعين على الفلسطينيين أن يعانوا؟ كم يلزم أن يحصل أكثر من هذه الوفيات؟ كم يلزم أن يحصل من الدمار قبل أن يكون هناك حل؟

نحن نؤيد الجهود للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للمسألة الفلسطينية، بما فيها خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وقد أعربنا عن تقديرنا للأدوار التي تقوم بها الهيئات والكيانات المختلفة، بما فيها الدور الهام الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي يرأسها السفير بول بادجي، والتي قامت بتنظيم العديد من الأنشطة لتهيئة مناخ ملائم للنهوض بمفاوضات الوضع الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولاحظنا اجتماع المجموعة الرباعية الأخير في شرم الشيخ والاجتماع الذي عقد بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولاحظنا أيضا أن الطرفين قد توصلا إلى عدد من نقاط التفاهم المشتركة بشأن المبادئ التي تحكم مفاوضاتهما، بما في ذلك الحاجة إلى مفاوضات مستمرة وبلا انقطاع ومباشرة وثنائية وإلى ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل يعالج جميع المسائل، وفقا لما تم الاتفاق عليه في أنابوليس. ويحدونا الأمل في أن تحقق المفاوضات نتائج ملموسة، تؤدي إلى حل عادل ودائم وشامل للمسألة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، على الطرفين المعنيين أن يظهرا الالتزام والإخلاص في هذا الجهد. فالنمط المتواصل من الانتهاكات المتعمدة للقانون الدولي والتعديات على حقوق الإنسان لا تتفق بالتأكيد مع نوايا وأفعال حكومة من المفترض أن تكون صادقة وملتزمة بتحقيق السلام مع جيرانها. يجب أن تتوقف إسرائيل عن إجراءاتها غير القانونية ولا بد من محاسبتها على الانتهاكات التي ترتكبها. يجب حمل إسرائيل على الامتثال للقانون والاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك، في جملة أمور، القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). يجب على إسرائيل أن تقوم بتحسين الوضع على الأرض، ومن ضمن ذلك رفع حصارها عن غزة، وتسهيل حركة الناس والسلع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحسين المناخ للمفاوضات. ونخشى بغير ذلك ألا تكون لقضية فلسطين أبدا نهاية.

وقد احتفلنا أمس باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع الفلسطينيين الذين ما برحوا يعانون في كفاحهم العادل من أجل العيش بحرية وكرامة في دولتهم الخاصة بهم. ومن المناسب للغاية حقا أن نجدد تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونحن نحتفل أيضا بذكرى مرور ستين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا العام. وبصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، يجب أن نعمل على أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوق الإنسان والكرامة. ويمكن للشعب الفلسطيني أن يعتمد على دعم ماليزيا القوي في جهوده لإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد المعبري (اليمن): أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل من قهر وظلم وتشريد وتجويع وحصار واقتطاع وضم قسري لأراضيه وتجريف لمزارعه وتدمير لمنازله بشكل ممنهج ومستمر، ليشكل في مجمله ممارسات لاإنسانية ولاأخلاقية وعدم اكتراث بالأعراف والمعاهدات الدولية، ويعد تنكرا للقانون الإنساني وتجاهلا لحقوق الإنسان العربي

في كافة الأراضي العربية المحتلة، وتنصلا من قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن هذه المنظمة الموقرة، وعلى نحو خاص قرارا مجلس المن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣)، تنصل من قِبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما أن ذلك يعد مؤشرا خطيرا لنسف عملية السلام والجهود الدولية والإقليمية لتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها في مختلف مراحل العملية التفاوضية الشاقة، ومن بينها خارطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس.

إننا في الجمهورية اليمنية لعلى قناعة بأن على المجتمع الدولي، دولا، ومنظمات وهيئات، النهوض بمسؤولياته وواجباته لرفع الظلم عن كاهل هذا الشعب الصامد، وتمكينه من نيل حريته وتقرير مصيره أسوة ببقية شعوب العالم. هذه الحرية التي نعشقها جميعا وعشقتها أمم وشعوب في أجيال سالفة لنا، واستبسلت في النضال من أجل نيلها. فالحرية حق أصيل ثابت منذ الوهلة الأولى لبدء الخليقة، ولذا فقد أقرتها الأديان السماوية والمواثيق الدولية وقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

إن الأوضاع التي يعيشها المواطنون العرب في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي اللبنانية التي لا زالت تحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ليست بأفضل من الأوضاع التي يعاني منها الفلسطينيون، وليست على نحو مرض كما قد يعتقد البعض، فهم أيضا يتعرضون لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ويعانون من عسف وجبروت سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ولذا فإن حكومة الجمهورية اليمنية ترى فيما يتصل بالجولان العربي السوري أنه بات من الضروري العمل وجوبا وفقا لما يلي: أولا، استئناف المفاوضات من حيث انتهت وعدم جواز العودة إلى نقطة البداية؛ ثانيا، تأييد جهود المساعي الحميدة التي تقوم بها الحكومة التركية بهدف إيجاد تسوية سلمية بين سوريا وإسرائيل، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان العربي المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إننا ندرج أن سوريا بلد يتوق للسلام والاستقرار، وإننا لعلى يقين من أنه سوف يتعامل بإيجابية حين يشعر أن الجانب الآخر يرغب في التوصل إلى سلام عادل ومنصف حقا.

إن حكومة الجمهورية اليمنية تأمل أن يشكل المؤتمر المرتقب للسلام في الشرق الأوسط نقطة تحول جديدة باتجاه إقامة سلام شامل وعادل في المنطقة، وأن تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الراعي الرئيسي للعملية السلمية، وبقية الأطراف ومنها الأمم المتحدة، بدور إيجابي وفعال، وأن تمارس ضغوطها على الحكومة الإسرائيلية للوفاء بالتزاماتها وتنفيذ جميع القرارات الدولية والاتفاقات الموقّعة وفق جدول زمني معلوم دونما تلكؤ أو تسويف.

إن حكومة الجمهورية اليمنية، إذ تؤمن بأهمية وحتمية السلام، لتدعو منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبشكل خاص القوى الدولية الفاعلة في مجلس الأمن ليتحمل دورها ومسؤولياتها التاريخية، لوقف تعنت الحكومة الإسرائيلية، وإلزامها بالانصياع التام لكافة القرارات الدولية ذات الصلة، وكذا الاتفاقات والتفاهمات الموقعة بين أطراف العملية السلمية، بما يؤدي إلى تحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط. إن التزام إسرائيل بواجباتها وبقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة حتما سينهي حقبة من الصراع الطويل، لتنعم شعوب المنطقة بالأمن والرخاء بعيدا عن الأحقاد والآلام والحروب.

تولى نائب الرئيس، السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا)، رئاسة الجلسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال. وقد طلب عدة ممثلين أن يمارسوا حق الرد. وأود أن أذكّر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة لحق الرد مقصورة على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد ضاقت ممثلة إسرائيل ذرعا بتخصيص الجمعية العامة هذا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، المعنون ''قضية فلسطين''.

واعتبرت ممثلة إسرائيل أن اهتمام الجمعية العامة بالقضية الفلسطينية موقف منحاز ضد إسرائيل، ومتحامل عليها، وعلى سياساتها العدوانية والاحتلالية. كما اعتبرت أن كل مواقف الدول الأعضاء المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية فوق ترابه الوطني، وكل الاجتماعات الدولية والبيانات والقرارات، وهي بالمئات منذ النكبة، اعتبرت كل ذلك جهدا ضائعا ولا طائل من ورائه، ولا قيمة له، ما دامت إسرائيل لا توليها أي أهمية، ومادام كل هذا الجهد لا يدعم العدوان والاحتلال الإسرائيليين. وما دام كل هذا الجهد أيضا لا يحمي الجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني منذ عقود.

وهكذا، فإن ممثلة إسرائيل ترى أن أصوات الحق والسلام التي رددها حناجر ممثلي المجتمع الدولي، تأييداً لعدالة القضية الفلسطينية على مدى عقود، في هذه القاعة السامية وغيرها من المحافل الدولية ذات الصلة، ما هي إلا تحريض على التطرف والإرهاب، وعرقلة ما أسمته هي بالتقدم في المنطقة.

ويبدو أن عزلة إسرائيل في هذا النقاش الجاد، لم تترك أمام ممثلتها أي خيار آخر سوى اللجوء مجدداً إلى خلط الأوراق، وفبركة أفانين الكذب، وتوسيع خريطة الكلام بما يتجاوز حدود القضية الفلسطينية، بغية إبعاد الأنظار عن جوهر الموضوع، ألا وهو احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، واضطهادها للشعب الفلسطيني على مدار الساعة، بما تعجز الألسن عن وصفه.

إذا، وجدت ممثلة إسرائيل أنه من المناسب لها، للخروج من ورطتها هذه، اتهام بلادي بمواصلة حماية من أسمتهم بالإرهابيين. وهي تعرف، أكثر من غيرها، أن هؤلاء الأبرياء الذين أسمتهم بالإرهابيين، ليسوا سوى جزء من ملايين اللاجئين الفلسطينيين، من ضحايا إرهاب الدولة الإسرائيلي، وقد استضافتهم بلادي وغيرها من الدول المجاورة، منذ بداية نكبتهم قبل ٦٠ عاماً، بانتظار حقهم في العودة إلى ديارهم، تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣).

إن العدالة، في رأي ممثلة إسرائيل، تستدعي، حكماً، تحويل الشعب الفلسطيني بكامله إلى لاجئين، ما دامت آلامهم ومعاناتهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية هي كلها أمور ضرورية لتنفيذ أوهام إسرائيل الإيديولوجية، القائمة على طرد الشعب الفلسطيني من وطنه، وتهويد أرضه المحتلة والاستيطان. ولقد اعترفت ممثلة إسرائيل في كلمتها بأن المجتمع الدولي يقف ضد سياساتها الاحتلالية والقمعية بالمرصاد. وارتكبت الممثلة خطأً كبيراً عندما أقّرت بأن هناك أغلبية، وصفتها بالأوتوماتيكية، في الجمعية العامة، ترفض سياسات إسرائيل. وهكذا، يبدو أن إسرائيل لا تميّز الفارق بين أغلبية الحق وأقلية الخطأ والظلم، وأن إسرائيل تريد تفصيل القانون الدولي وفقاً للمقاسات التي تعتبرها هي مناسبة وعادلة. وعندما يرفض المجتمع الدولي هذه المقاسات الإسرائيلية، فإن الأغلبية تصبح حينئذ مشجعة على التطرف والإرهاب وتقويض السلام بمفهومه الإسرائيلي.

إن الحقيقة، هي أن إسرائيل تتمتع بأكبر سجلّ أسود من الإرهاب، الذي يحتاج إلى موسوعة ومتحف وأرشيف، لتسليط الضوء على جرائم الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي، التي مارستها إسرائيل على امتداد تاريخها الدموي بحق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والمصريين والأردنيين، وغيرهم. إن إسرائيل هي التي أدخلت الإرهاب الرسمي إلى المنطقة. ومن المعروف للقاصي والداني أن العصابات الإرهابية مثل شتيرن، وإرغون وهاغانا وبلماخ، قتلت عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وشرّدت الملايين منهم خارج أراضيهم، واغتالت مبعوث الأمم المتحدة، الكونت برنادوت. ونذكّر بأن إسرائيل ارتكبت أول عمل قرصنة جوية في التاريخ، عندما اختطفت طائرة مدنية سورية عام ١٩٥٤. كما قامت بتنفيذ اغتيالات سياسية في بيروت عام ١٩٦٨، بحق مفكّرين فلسطينيين مدنيين عزّل. وقامت بتفخيخ سيارات لاغتيال رؤساء بلديات فلسطينيين في الثمانينات. واعتدت على سفينة التجسس الأمريكية ليبرتي خلال حرب عام ١٩٦٧، بسبب تأكدها من رفض هذه السفينة لأوامر إعدام جماعية بحق الأسرى المصريين في سيناء. كما أسقطت إسرائيل طائرة مدنية ليبية عام ١٩٧١. واستهدفت مقرّ قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، وقتلت يومها ١٠٦ من المدنيين الذين احتموا بمبنى الأمم المتحدة في قانا.

أتوقف عند هذه الحقائق، لعل ضمير ممثلة إسرائيل يصحو، ويصحو بذلك ما تبقّى من ضمير لدى محبّي السلام في إسرائيل.

السيدة فداء عبد الهادي ناصر (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تساءلت ممثلة إسرائيل اليوم عن جدوى قرارات الجمعية العامة – أو ما إذا كانت لها أي فائدة ملموسة. وأود أن أرد بإيجاز، أجل.

إن القصد والهدف من هذه القرارات هو توفير إغاثة ملموسة وتحقيق فائدة فورية للشعب الفلسطيني، لكن ذلك لن يكون ممكناً، في الحقيقة، إلا إذا امتثلت إسرائيل، الدولة بالقائمة بالاحتلال، لتلك القرارات ولواجباتها بموجب القانون الدولي.

هذا هو المدخل؛ وتلك هي الحلقة المفقودة؛ ولهذا فنحن هنا، سنة بعد أخرى، مضطرون إلى أن نكرر معالجة نفس المسائل الحرجة المحبطة، التي ما انفكّت تتفاقم بصورة أقرب إلى الكارثة مع انقضاء كل سنة.

ونحن نأتي إلى هنا لكي نكرّر المطالبات والنداءات لإسرائيل حتى توقف انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني، وتنهي احتلالها العسكري الذي تجاوز عمره أربعة عقود، وتصبح دولة عضواً في مجتمع الأمم، تلتزم بالقانون وتحترمه، لا أن تكون عضواً يواصل استخفافه بالميثاق، وخرقه لجميع معايير حقوق الإنسان واستهتاره الكامل بجهود المجتمع الدولي، بما في ذلك هنا، في الجمعية العامة، لمعالجة وتصحيح استمرار فرض الظلم والمعاناة على الشعب الفلسطيني.

إن الجانب الوحيد الذي تتخذه الجمعية هذه هو جانب القانون الدولي والعدالة اللذين يتفقان مع المقاصد والمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة.

إن الذرائع التي تسوقها إسرائيل بشأن تكرار المجلس لمناقشاته وقراراته وخلوها من المعنى أو الهدف هي ذرائع واهية لا تجد صدى لها بين الغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي أعربت عن قلقها العميق لاستمرار هذه الحالة المجافية للشرعية. وما فتئت هذه الدول الأعضاء تطالب بإنهاء هذه الحالة وبذل الجهود الجماعية والفردية لدعم عملية السلام بغية تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة قائمة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وعوضا عن طرح السؤال الذي يتسم بالغطرسة على الجمعية، ”هل يسهم عملك في قضية السلام؟“، الذي نعتقد أن الإجابة عليه هي ”نعم“، ينبغي لإسرائيل أن تسأل عما إذا كان ما تفعله يسهم في السلام. والجواب على ذلك السؤال هو ”كلا“ قاطعة. فلا شيء مما تفعله إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يسهم في السلام – لا مواصلة بناء مستوطناتها الاستعمارية وتحصينها وبناء الجدار، ولا تمزيقها المتواصل للأرض وتفتيتها، ولا سجنها المتواصل لآلاف المدنيين الفلسطينيين، ولا الحصار المدمر والمتعمد بالتأكيد، والحبس والتجويع لما يزيد على ١,٥ مليون فلسطيني، بما في ذلك الأطفال والنساء والمسنين والمرضى والمعوقين في قطاع غزة.

جميع هذه الانتهاكات، التي يرقى معظمها إلى جرائم الحرب، تقوض عملية السلام وتزيد من تردي الحالة الحرجة ميدانيا كما تزيد من زعزعة الاستقرار، وتبعدنا أكثر فأكثر عن السلام. هذه هي المشكلة، وليست جهود الجمعية العامة لمعالجة المشكلة.

أخيرا، يجب القول بوضوح إن أي ذرائع أمنية، مهما كانت، لا تبرر استمرار احتلال إسرائيل أو الوحشية التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني. ليس هناك مكان في العالم يمكن فيه تحقيق الأمن من خلال قمع شعب بكامله ومعاقبته جماعيا وتقطيع أوصاله.

إننا جميعا ندرك ذلك. وهو يبرر جهودنا لحل هذا الصراع المرير الذي طال أمده من خلال الدبلوماسية والقانون الدولي وعملية السلام. ليس هناك حل عسكري لصراع سياسي، وينبغي لإسرائيل أن تقرأ ما هو مكتوب على الجدران، وأن تقر بتوافق الآراء الدولي القاضي بأن هذه الحالة مرفوضة ولا تُحتمل، وأنها يجب أن تلتزم بعملية السلام حقا – لا بالقول بل بالفعل.

هذا هو الأساس لإتاحة النجاح للعملية، ولتحقيق هدف الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ١٩٦٧. ونحن ملتزمون بهذا الأمر، وهذا ما يفيد فعلا الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي وجميع شعوب منطقتنا التي عانت من الاضطراب طويلا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٦ من جدول أعمالها.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشاريع القرارات من A/63/L.32 إلى A/63/L.35 سيتم بعد المناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال، ”الحالة في الشرق الأوسط“، التي تبدأ في جلستنا القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.